الوافي
في معاني الحروف

تأليف

الأستاذ الدكتور

صلاح بن عبدالله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذالنَّحو والصَّرف - جامعة الملك فيصل بالأحساء



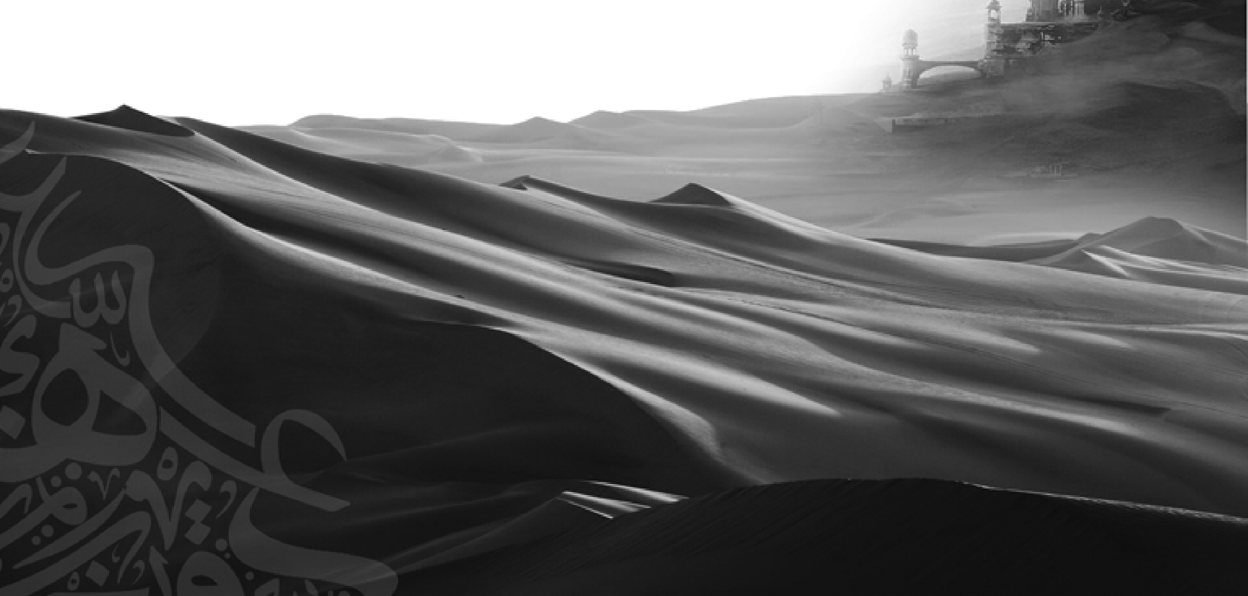
الوافي
في معاني الحروف

تأليف

الأستاذ الدكتور

صلاح بن عبدالله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النَّحو والصَّرف - جامعة الملك فيصل بالأحساء



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بوجليع ، صلاح بن عبدالله

الوافي في معاني الحروف. / صلاح بن عبدالله بوجليع - ط١. .-

الاحساء ، ١٤٤٦هـ

٢٠١ ص ؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٤٤١٠

ردمك: ٥-٦٤٧٠-٠٥-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م

إضـــــاءة

معاني الحروف..

سهلةٌ، وواضحةٌ، وممتعةٌ

أ.د. صلاح بوجليع

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا كتاب لخّصت فيه ما قيل في معاني الحروف من كتب حروف المعاني المشهورة، كـ"رصف المباني في حروف المعاني" للمالقي، و"الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي، و"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام.

بالإضافة إلى ما أضفته من كتبي كـ: "المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصّرفي" و"أصول المسائل النحويّة"، و"آراء ابن درستويه النّحويّة والتّصريفيّة"، و"اختيارات ابن فلاح النحوية والتّصريفيّة".

واقتصرت فيه على بيان معاني الحروف، ولا أذكر غيرها من الأحكام المتعلقة بالحروف، كعملها وأصلها، وبعض الأحكام والتّقسيمات والخلافات النّحوية، إلا إذا دعت الحاجة والفائدة إلى ذلك فأذكرها.

راجيًا أن يكون الكتاب نافعًا، ولمعاني الحروف جامعًا ووافيًا.

وسمّيته: "الوافي في معاني الحروف".

ويشتمل على: تمهيد وخمسة أبواب.

سائلًا المولى ﷻ أن ينفع به طلبة العلم، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

التمهيـــد

الحـرف

حدُّ الحرف:

حُدّ بحدود كثيرة، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط.

فقوله (كلمة): جنس يشمل الاسم والفعل والحرف.

وقوله (تدل على معنى في غيرها): فصل، يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء؛ لأنّ الفعل لا يدل على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء.

وقوله (فقط): فصل ثانٍ، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه، كأسماء الاستفهام، والشرط، فإنّ كل واحد منها يدل بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له.

فإذا قلت مثلًا: "من يقم أقم معه"، فقد دلت مَن على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى (إن) الشرطية، فلذلك زيد في الحد فقط، ليخرج به هذا القسم.

فإن قيل: ما معنى قولهم الحرف يدل على معنى في غيره؟

فالجواب: معنى ذلك أنّ دلالة الحرف على معناه الإفرادي، متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل، فإنّ دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "الغلام" فهم منه التعريف، ولو قلت "أل" مفردة، لم يفهم منه معنى.

فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف، وكذلك باء الجر، فإنّها لا تدل على الإلصاق حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا أنّه يتحصل منها مفردة، وكذلك القول في سائر الحروف.

فصل في تسميته حرفًا:

اختلف النحويون في علة تسميته حرفًا، والظاهر: أنه إنما سمي حرفًا لأنه طرف في الكلام، وفضلة. والحرف في اللغة، هو الطرف. ومنه قولهم: "حرف الجبل"، أي: طرفه، وهو أعلاه المحدد.

فإن قيل: فإن الحرف قد يقع حشوًا، **نحو**: "مررت بزيد"، فليست الباء في هذا بطرف! **فالجواب**: أنَّ الحرف طرف في المعنى؛ لأنَّه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطًا.

فصلٌ في أقسامه:

وأما أقسام الحرف فثلاثة: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل.

الأول: مختص بالاسم:

والمختص بالاسم لا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء أو لا:

فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل، كـ (لام) التعريف.

وإن لم يتنزل منزلة الجزء فحقه أن يعمل؛ لأنّ ما لازم شيئًا ولم يكن كالجزء منه، أثر فيه غالبًا، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر، لأنّه العمل المخصوص بالاسم.

ولا يعمل الرفع ولا النصب، إلا لشبهه بما يعملهما، كـ(إنّ) وأخواتها، فإنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لشبهها بالفعل، ولولا شبه الفعل لكان حقها أن تجر، لأنّه الأصل، وقد جروا بـ(لعلّ) في لغة عقيل، منبهة على الأصل.

الثاني: **مختص بالفعل**:

والمختص بالفعل لا يخلو أيضًا من أن يتنزل منه منزلة الجزء أو لا:

فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل، كحرف التنفيس.

وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء، فحقه أن يعمل، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم، لأنّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، ولا يعمل النصب إلا لشبهه بما يعمله، كـ(أن) المصدرية وأخواتها، فإنها لما شابهت نواصب الاسم نصبت، ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم، وقد حكي عن بعض العرب الجزم بـ(أن ولن)، منبهة على الأصل.

الثالث: **مشترك بين الاسم والفعل**:

أما المشترك فحقه ألا يعمل؛ لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد خالف هذا الأصل أحرف، منها: (ما) الحجازية، أعملها أهل الحجاز عمل (ليس)، لشبهها بها، وأهملها بنو تميم على الأصل.

فصلٌ في بيان عمله:

- **الحرف قسمان**: عامل، وغير عامل.

فالعامل: هو ما أثر فيما دخل عليه رفعًا، أو نصبًا، أو جرًا، أو جزمًا.

وغير العامل بخلافه، ويسمى المهمل.

- **ثم إنّ العامل قسمان**: قسم يعمل عملًا واحدًا، وقسم يعمل عملين.

فالأول: إما ناصب فقط، كنواصب الفعل. وإما جار فقط، كحروف الجر. وإما جازم فقط، كحروف الجزم. وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط، خلافًا

للفراء في قوله: إن (لولا) ترفع الاسم الذي يليها، في **نحو**: "لولا زيد لأكرمتك"، ومذهب البصريين أن الاسم بعدها، مرفوع بالابتداء.

والثاني: قسم واحد، ينصب ويرفع، وهو إنّ وأخواتها، و(ما) الحجازية وأخواتها.

فصلٌ في عدة الحروف:

ذكر بعض النحويين أنّ جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفًا، وقيل: نيفٌ وتسعون حرفًا، **وهي منحصرة في خمسة أقسام**: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي.

فلذلك جعلت لها خمسة أبواب.

البــاب الأول

فــي الأحـــادي

(الهمزة)

حرف يكون للاستفهام، وللنداء.

ثم إنّ همزة الاستفهام قد ترد لمعانٍ أخر، بحسب المقام، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام:

الأول: التسوية:

نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[البقرة:٦]، وتقع همزة التسوية بعد سواء، و"ليت شعري"، و"ما أبالي"، و"ما أدري".

الثاني: التقرير:

وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي﴾[المائدة:١١٦].

الثالث: التوبيخ:

نحو: ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا﴾[الأحقاف:٢٠]. وقد اجتمع التقرير والتوبيخ في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدٗا﴾[الشعراء:١٨].

الرابع: التحقيق:

نحو قول جرير:

ألستُم خيرَ من ركبَ المطايا وأندى العالمينَ بطون راح

الخامس: التذكير:

نحو: ﴿أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ٦﴾[الضحى:٦].

السادس: التهديد:

نحو: ﴿أَلَمۡ نُهۡلِكِ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٦﴾[المرسلات:١٦].

السابع: التنبيه:

نحو: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ﴾[الحج:٦٣].

الثامن: التعجب:

نحو: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾[المجادلة:١٤].

التاسع: الاستبطاء:

نحو: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[الحديد:١٦].

العاشر: الإنكار:

نحو: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ١٥٣﴾[الصافات:١٥٣].

الحادي عشر: التهكم:

نحو: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ﴾[هود:٨٧].

الثاني عشر: معاقبة حرف القسم:

كقولك: "آللهِ لقد كان كذا"، فالهمزة في هذا عوض من حرف القسم. وينبغي أن تكون عوضًا من الباء دون غيرها، لأصالة الباء في القسم، **والأظهر**: أنّ الاسم بعدها مجرور بالحرف المحذوف الذي جيء بالهمزة عوضًا عنه، وقيل: هو مجرور بها لكونها عوضًا عن الجار.

وأما همزة النداء: فهي حرف مختص بالاسم، كسائر أحرف النداء، ولا ينادى بها إلا للقريب مسافة وحكمًا، كقول امرئ القيس:

أفاطم، مهلًا، بعض هذا التدلل

وجعل بعضهم من ذلك قراءة الحرمين: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾[الزمر: ٩]، بتخفيف الميم، وتحتمل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على (مَن)، و(مَن) مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: أمَن هو قانت كغيره؟ حُذف، لدلالة الكلام عليه. والله أعلم.

البــاء

ذكر النحويون لها أربعة عشر معنى:

الأول: الإلصاق:

وهو أصل معانيها، ولم يذكر لها سيبويه غيره، **والإلصاق ضربان**: **حقيقي**، **نحو**: "أمسكت الحبل بيدي"، **ومجازي**، **نحو**: "مررت بزيد".

الثاني: التعدية:

وباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى اللازم إلى المفعول به.

نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:١٧].

ومذهب الجمهور: أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. **وذهب المبرد والسهيلي** إلى أنّ باء التعدية، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة، ويؤيد مذهب الجمهور قراءة: ﴿أَذْهَبَ اللَّهُ نُورِهِمْ﴾[البقرة:١٧].

الثالث: الاستعانة:

وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل. **نحو**: "كتبت بالقلم"، و"ضربت بالسيف". ومنه في أشهر الوجهين: "بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ".

الرابع: التعليل:

وهي التي تصلح في موضعها اللام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[البقرة:٥٤]، ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾[النساء:١٦٠]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[العنكبوت:٤٠].

ولم يذكر الأكثرون باء التعليل، استغناء بباء السببية؛ لأن التعليل والسبب عندهم واحد.

الخامس: المصاحبة:

ولها علامتان: إحداهما: أن يحسن في موضعها (مع).

والأخرى: أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال.

كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾[النساء:١٧٠] أي: مع الحق، أو محقًا. و﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾[هود:٤٨] أي: مع سلام، أو مسلمًا عليك.

ولصلاحية وقوع الحال موقعها، سماها كثير من النّحويين باء الحال.

السادس: الظرفية:

وعلامتها: أن يحسن في موضعها (في)، **نحو**: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[آل عمران:١٢٣]، ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ﴾[الصافات:١٣٧-١٣٨]. وهي كثيرة في الكلام.

السابع: البدل:

وعلامتها: أن يحسن في موضعها بدل، كقول الحماسي:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانًا وركبانا

وفي الحديث: «**ما يسرني بها حمر النعم**» أي: بدلها.

الثامن: المقابلة:

وهي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض، **نحو**: "اشتريت الفرس بألف"، و"كافأت الإحسان بضعف". وقد تسمى باء العوض.

التاسع: المجاوزة:

وعبر بعضهم عن هذا بموافقة (عن)، وذلك كثير بعد السؤال، **نحو**: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾[الفرقان:٥٩]، و﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾﴾[المعارج:١]، وقليل بعد غيره، **نحو**: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾[الفرقان:٢٥].

العاشر: الاستعلاء:

وعبر بعضهم عنه بموافقة (على)، وذكروا لذلك أمثلة، منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[آل عمران:٧٥] أي: على قنطار، كما قال: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾[يوسف:٦٤]. ومنها: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ﴾[المطففين:٣٠] أي: عليهم، كما قال: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾[الصافات:١٣٧].

الحادي عشر: التبعيض:

وعبر بعضهم عن هذا بموافقة (مِن)، يعني التبعيضية، ومنه قوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[الإنسان:٦] أي: منها، وقول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت … متى لجج خضر لهن نئيج

وجعل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾[المائدة:٦].

وقد أنكر قوم، منهم ابن جني، ورود باء التبعيض، وظاهر السماع يؤيّد المثبتين.

الثاني عشر: القسم:

نحو: "بالله لأفعلن"، وهي أصل حروف القسم.

الثالث عشر: أن تكون بمعنى إلى:

نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[يوسف:١٠٠] أي: إلي.

الرابع عشر: التأكيد:

وهي الزائدة، **نحو**: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾[النساء:٧٩]، و**نحو**: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، و**نحو**: "بحسبك درهم"، و**نحو**: "زيدٌ ليس بقائم".

- **تنبيه:**

قال المرادي رحمه الله: **"رد كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق،** كما ذكر سيبويه. وجعلوه معنى لا يفارقها، وقد ينجر معه معان أخر، واستبعد بعضهم ذلك، وقال: الصحيح التنويع، وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر، هو جارٍ على مذهب الكوفيين ومن وافقهم، في أنّ حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض، ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك، فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر، على سبيل الشذوذ".

التاء

ولها ثلاثة معان: تاء القسم، وتاء التأنيث، وتاء الخطاب. وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني، كـ(تاء) المضارعة.

تاء القسم:

فأما تاء القسم: فهي من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم الله، **نحو:** ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف:٨٥]، وحكى الأخفش دخولها على الرب؛ قالوا: "ترب الكعبة"، ويجوز: تربّي.

تاء التأنيث:

وأما تاء التأنيث: فهي حرف يلحق الفعل، دلالة على تأنيث فاعله، ولا تلحق إلا الماضي، ما لم يلزم تذكير فاعله، كـ(أفعل) في التعجب، وخلا، وعدا، و(حاشا) في الاستثناء.

وقد لحقت تاء التأنيث أربعة أحرف، وهي: رُبّتَ، وثُمّتَ، ولاتَ، ولعلّتَ.

وأما تاء التأنيث التي تلحق الاسم، فلا تعد من حروف المعاني.

تاء الخطاب:

وأما تاء الخطاب: فهي التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، **نحو:** "أنت وأنت"، فـ(التاء) في ذلك حرف خطاب، و(أن) هو الضمير، وهذا مذهب الجمهور، وذهب الفراء إلى أنّ المجموع هو الضمير، وذهب ابن كيسان إلى أنّ التاء هي الاسم، لكنها كُثّرت بـ(أن)، وعلى قولهما لا تكون (التاء) من حروف المعاني.

السين

معناه التنفيس، ويكون زائدًا في الوقف، لبيان الحركة.

فأما سين التنفيس: فمختصة بالمضارع، وتخلصه للاستقبال. **نحو:** ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [النبأ:٤].

وأما سين الوقف: فهي في لغة بكر، يزيدون سينًا بعد كاف المؤنثة، في الوقف، لبيان حركة الكاف، **نحو:** "عليكس". فإذا وصلوا حذفوها، وهذه لغة قليلة، تسمى: "كسكسة بكر".

الشين

حرف يزاد وقفًا بعد كاف المخاطبة، في لغة تميم، كزيادة السين في لغة بكر. فيقولون: "أكرمتكش". وتسمى: "كشكشة تميم".

الفاء

أصول أقسام الفاء ثلاثة: عاطفة، وجوابية، وزائدة.

الفاء العاطفة:

فهي من الحروف التي تشرك في الإعراب والحكم، ومعناها: الترتيب والتعقيب، فإذا قلت: "قام زيد فعمرو"، دلت على أن قيام عمرو بعد زيد، بلا مهلة، فتشارك (ثُم) في إفادة الترتيب، وتفارقها في أنها تفيد الاتصال، و(ثُم) تفيد الانفصال، هذا مذهب البصريين، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه.

وقال بعضهم: تعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلت: "دخلت مصر فمكة"، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن.

وقال بعضهم: الترتيب بالفاء على ضربين: ترتيب في المعنى، وترتيب في الذكر. **والمراد بالترتيب في المعنى**: أن يكون المعطوف بها لاحقًا متصلًا، بلا مهلة. كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧﴾[الانفطار:٧]. **وأما الترتيب في الذكر فنوعان: أحدهما**: عطف مفصل على مجمل، هو في المعنى، كقولك: "توضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ورجليه". ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾[هود:٤٥] الآية. **والثاني**: عطف، لمجرد المشاركة في الحكم، بحيث يحسن الواو. كقول امرئ القيس:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

الفاء الجوابية:

فمعناها الربط، وتلازمها السببية. ثم إنّ هذه الفاء تكون جوابًا لأمرين:

أحدهما: الشرط بـ(إن) وأخواتها.

والثاني: ما فيه معنى الشرط، **نحو**: "أما".

الفاء الزائدة:

وهي ضربان:

أحدهما: الفاء الداخلة على خبر المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط، **نحو**: "الذي يأتي فله درهم". فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة، ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقًا بغيرها.

والثاني: التي دخولها في الكلام كخروجها، وهذا القسم لا يقول به سيبويه، وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: "أخوك فوجد".

الكاف

حرف، يكون للجر، ويكون للخطاب:

كاف الجر:

لها خمسة معانٍ:

الأول: التشبيه:

نحو: "زيد كالأسد". ولم يثبت أكثرهم لها غير هذا المعنى.

الثاني: التعليل:

ذكره الأخفش وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا﴾[البقرة:١٥١]، وقال ابن مالك: وورودها للتعليل كثير. كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[البقرة:١٩٨]، وقوله تعالى: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨٢﴾[القصص:٨٢]، أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون.

الثالث: أن تكون بمعنى على:

كقول بعض العرب: كخير، في جواب: كيف أصبحت؟ حكاه الفراء.

الرابع: أن تكون بمعنى الباء:

كقول العجاج، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، قال بعض النحاة: يجوز في هذا المثال أن تكون الكاف بمعنى (الباء)، وأن تكون بمعنى (على).

الخامس: التأكيد:

وهي الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١]، فالكاف هنا زائدة، عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مثله شيء. قالوا: لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل مثله شيء، وذلك يستلزم إثبات المثل -تعالى الله عن ذلك-.

ووجه التأكيد في الآية: أنّ الكاف مؤكدة للتشبيه، فنفي التشبيه أوكد ما يكون، وذلك أنك تقول: "زيد كعمرو"، و"زيد مثل عمرو"، فإذا أردت المبالغة التامة قلت: "زيد كمثل عمرو"، وعليه ففي الآية مبالغة في نفي التشبيه، والله أعلم.

كاف الخطاب:

فهو حرف يدل على أحوال المخاطب، **ويتصل بستة أشياء:**

الأول: اسم الإشارة:

نحو: "ذاك، وذلك". واتصاله به دليل على بعد المشار إليه. واللغة الفصيحة أن تختلف لاختلاف أحوال المخاطب، في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كالكاف التي هي ضمير المخاطب.

الثاني: ضمير النصب المنفصل:

وهو إياك وأخواته، فـ(إيا) في ذلك هو الضمير، والكاف حرف خطاب، هذا مذهب سيبويه، واختاره ابن جني.

الثالث: أرأيت التي بمعنى: أخبرني:

نحو: قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[الإسراء:٦٢]، فالكاف في ذلك حرف خطاب، لا موضع له من الإعراب. هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح.

الرابع: **بعض أسماءِ الأفعال**:

نحو: "حيهلك، ورويدك".

الخامس: **بعض الأفعال**:

وهي: "أبصر، وليس، ونعم، وبئس". فتقول: "أبصرك زيدًا"، و"ليسك زيد قائمًا"، و"نعمك الرجل زيد"، و"بئسك الرجل عمرو"، فالكاف، في هذا كله، حرف خطاب، لا موضع لها من الإعراب. ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل جدًا.

السادس: **بعض الحروف**:

وذلك (بلى) و(كلّا). يقال: بلاك، وكلاك. وهو قليل.

اللام

حرف كثير المعاني والأقسام، وجميع أقسام اللام التي هي حرف من حروف المعاني، **ترجع عند التحقيق إلى قسمين**: عاملة، وغير عاملة:

اللام العاملة:

العاملة قسمان: جارة وجازمة.

القسم الأول: اللام الجارة:

ولها معان كثيرة، منها:

- **الأول: الاختصاص: نحو**: "الجنة للمؤمنين"، ولم يذكر الزمخشري في مفصله غيره، وهو أصل معانيها عند المحققين من النحاة.
- **الثاني: الاستحقاق: نحو**: "النار للكافرين". قال بعضهم: وهو معناها العام، لأنه لا يفارقها.
- **الثالث: الملك: نحو**: "المال لزيد". وقد جعله بعضهم أصل معانيها، والظاهر كما ذكرتُ أن أصل معانيها الاختصاص، وأما الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه، وكذلك الاستحقاق، لأن من استحق شيئًا فقد حصل له به نوع اختصاص.
- **الرابع: التعليل: نحو**: "زرتك لشرفك".
- **الخامس: القسم: نحو**: "لله لا يُؤَخَّرُ الأجلُ".

• **السادس: الصيرورة: نحو** قوله: "لدوا للموت"، و"ابنوا للخراب"، وتسمى أيضًا: لام العاقبة، ولام المآل. وسيأتي الكلام عليها.

• **السابع: التعجب: نحو**: "لله درّك".

• **الثامن: أن تكون بمعنى (إلى) لانتهاء الغاية**: كقوله تعالى: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[الأعراف:٥٧] أي: إلى بلد، ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾[الزلزلة:٥] أي: إليها. وهو كثير.

• **التاسع: أن تكون بمعنى (في) الظرفية**: كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ۝٢٤﴾[الفجر:٢٤]، أي: في حياتي، يعني: الحياة الدنيا. والظاهر أن المعنى: لأجل حياتي، يعني: الحياة الآخرة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الأنبياء:٤٧] أي: في يوم القيامة.

• **العاشر: أن تكون بمعنى (عن): نحو**: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ۚ﴾[الأحقاف:١١] أي: عن الذين آمنوا.

• **الحادي عشر: أن تكون بمعنى (على)**: كقوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[الإسراء:١٠٩] أي: على الأذقان.

• **الثاني عشر: أن تكون بمعنى (عند)**: كقولهم: "كتبته لخمس خلون"، أي: عند خمس. وجعل ابن جني اللام، في قراءة من قرأ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَا جَآءَهُمْ﴾[ق:٥] بالتخفيف، بمعنى عند، أي: عند مجيئه إياهم.

• **الثالث عشر: أن تكون بمعنى (بعد)**: كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾[الإسراء:٧٨]. قيل: وعليه الأثر النبوي: **«صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»**، أي: بعد رؤيته.

• **الرابع عشر: أن تكون بمعنى (من)**: كقول جرير:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل

أي: ونحن منكم. ومَثَّله بعضهم بقوله: "سمعت له صراخًا"، أي: منه.

• **الخامس عشر: التوكيد**: وهي اللام الزائدة، **نحو**: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ٤٣﴾[يوسف:٤٣]، **ونحو**: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧﴾[هود:١٠٧]، فزيادتها في ذلك مقيسة، لأنها مقوية لضعف العامل؛ بتأخره عن المعمول في الأول، ولفرعيته في العمل في الثاني.

تنبيه:

قال المرادي رحمه الله: "التحقيق أنّ معنى اللام في الأصل، هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معان أخر، وإذا تُؤملت سائر المعاني المذكورة، وُجدت راجعة إلى الاختصاص.... فتأمل ذلك". والله أعلم.

القسم الثاني: الجازمة:

وهي لام الأمر، والأولى أن يقال: لام الطلب، ليشمل: الأمر **نحو**: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[الطلاق:٧]، والدعاء **نحو**: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧]، قيل: والالتماس، كقولك لمن يساويك: لتفعل، من غير استعلاء. وذلك لأن

الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس.

وهذه اللام التي للطلب كصيغة "افعل"، في أنها قد ترد لمعان أخر، غير الطلب، كالتهديد، **نحو** قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾[النحل:٥٥]، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ (٦٦)﴾[العنكبوت:٦٦]، والأصل في ذلك معنى الطلب.

اللام غير العاملة:

وغير العاملة خمسة أقسام: لام ابتداء، ولام فارقة، ولام الجواب، ولام موطئة، ولام التعريف، عند من جعل حرف التعريف أحاديًا.

القسم الأول: لام الابتداء:

وهي اللام المفتوحة، في **نحو**: "لزيد قائم". وفائدتها: توكيد مضمون الجملة، ولا تدخل إلا على الاسم، والفعل المضارع، والماضي غير المتصرف، **نحو** قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[النحل:١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٦٢)﴾[المائدة:٦٢]، ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف. فإن وجد **نحو**: "لقام زيد". فهو جواب قسم، واللام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء.

وأما المقرون بـ (قد)، **نحو**: "لقد قام زيد"، فالذي ذكره المعربون أنها لام جواب القسم، وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء.

- **تنبيه:**

من أصناف لام الابتداء لام التوكيد، الواقعة بعد إن المكسورة، خلافًا لمن قال: هي غيرها. والأول مذهب البصريين، قالوا: كان الأصل أن تقدم، وإنما تأخرت لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد، وهو التوكيد.

القسم الثاني: اللام الفارقة:

وهي الواقعة بعد إنْ المخففة، في **نحو**: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[البقرة:١٤٣]، فارقة بين إنْ المخففة وإنْ النافية، فإذا قلت: "إن زيد لقائم"، فإنْ مخففة من الثقيلة، واللام بعدها فارقة. هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنّ إنْ نافية، واللام بمعنى (إلا).

واختلف في هذه اللام الفارقة:

فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه، غير لام الابتداء، منهم الفارسي.

وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء، الداخلة على خبر (إن)، لزمت للفرق، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك.

القسم الثالث: لام جواب القسم:

وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية. **نحو**: "والله لزيد قائم"، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[الأنبياء:٥٧]، و﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ﴾[يوسف:٩١].

القسم الرابع: اللام الموطئة:

وهي الداخلة على أداة الشرط، في **نحو**: "والله لئن أكرمتني لأكرمنّك"، وإنما سميت هذه اللام موطئة؛ لأنها وطأت للجواب، وتسمى أيضًا: المؤذنة، وقولهم: إنها موطئة للقسم، فيه تجوز. وإنما هي موطئة لجواب القسم.

القسم الخامس: لام التعريف:

عند من جعل حرف التعريف أحاديًا، وهم المتأخرون، ونسبوه إلى سيبويه، وذهب الخليل إلى أنّ حرف التعريف ثنائي، وهمزته همزة قطع، وصلت لكثرة

الاستعمال، ونقل ابن مالك عن سيبويه: أن حرف التعريف عنده ثنائي، ولكن همزته همزة وصل، معتد بها في الوضع، كما يعتد بهمزة استمع ونحوه، فيقال: هو خماسي، وما نقله ابن مالك هو صريح كلام سيبويه، لأنّه عد حرف التعريف في الحروف الثنائية.

والمسألة فيها أربعة أقوال، ذكرتها بأدلتها وبيان الراجح فيها، في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي".

وبما أنّ الراجح عندي هو ما ذهب إليه سيبويه، فقد أخرت الكلام عليه، وجعلته في الحروف الثنائية.

الميم

يكون حرف معنى في موضعين:

الأول: قولهم في القسم: "مُ" اللّه:

بضم الميم، وحُكي فيها: الفتح والكسر، فهي مثلثة. فالميم في ذلك حرف جر، عند قوم من النحويين، وذهب قوم إلى أنّ هذه الميم اسم، وهي بقية "اَيمن". واختاره ابن مالك، وعليه لا تكون "مُ" من الحروف الأحادية.

الثاني: الميم التي هي بدل من لام التعريف:

في لغة طيّىء، وقيل: هي لغة أهل اليمن.

وروى النمر بن تولب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ليس من امبر امصيام في امسفر**». قال ابن يعيش في شرح المفصل: لم يرو النمر عن النبي ﷺ، غير هذا الحديث.

النون

له في الكلام مواضع كثيرة، وإنما أذكر هنا أقسام النون، الذي يعد من حروف المعاني. **وهي أربعة أقسام:**

الأول: نون التوكيد:

وهي قسمان: ثقيلة، وخفيفة. وقد جمعهما قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[يوسف:٣٢]. وهما أصلان عند البصريين، لتخالف بعض أحكامهما، ولأن التوكيد بالثقيلة أشد، قاله الخليل، ومذهب الكوفيين أنّ الخفيفة فرع الثقيلة، وكلاهما مختص بالفعل، وقد ذكرت حكم اتصالها بالفعل بالتفصيل في كتابي "الشّافي في علم الصّرف".

الثاني: التنوين:

وهو نون ساكنة، تتبع حركة الآخر، تثبت لفظًا، وتسقط خطًا.

وأقسامه عند سيبويه خمسة:

الأول: تنوين التمكين:

وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، إشعارًا ببقائه على أصالته.

الثاني: تنوين التنكير:

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقًا بين معرفتها ونكرتها. ويطّرد فيما آخره (ويه)، **نحو:** "سيبويه". ولا يطّرد في أسماء الأفعال.

الثالث: تنوين المقابلة:

وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين، **نحو**: "مسلمات"، لأنه يقابل النون في جمع المذكر، **نحو**: "مسلمين". وليس تنوين الصرف، خلافًا للربعي، لثبوته في **نحو**: "عرفات"، بعد التسمية.

الرابع: تنوين العوض:

وهو نوعان:

- **عوض عن مضاف إليه**: إما جملة، **نحو**: "يومئذ"، وإما مفرد، **نحو**: "كل، وبعض، وأي".
- **وعوض عن حرف**: **نحو**: "جوارٍ، وغواشٍ"، فالتنوين في ذلك عوض من الياء المحذوفة بحركتها، عند سيبويه، وقال المبرد والزجاجي: هو عوض من حركة الياء، فقط. وقال الأخفش: هو تنوين الصرف.

الخامس: تنوين الترنم:

وهو تنوين يلحق الروي المطلق، عوضًا عن مدة الإطلاق، في لغة تميم وقيس، قال ابن مالك: وقولهم تنوين الترنم، هو على حذف مضاف، والتقدير: تنوين ذي الترنم. وإنما هو عوض من الترنم، لأن الترنم: مد الصوت بمدة، تجانس حرف الروي. وهذا التنوين يلحق الاسم، والفعل، والحرف.

الثالث: نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر:

على اللغة التي يقولون فيها: لغة "أكلوني البراغيث". وهي لغة طيء، كقول الشاعر:

ولكن دِيافيٌّ أبوه وأمه بحورانَ يَعْصرنَ السليطَ أقاربُه

فالنون في يعصرن حرف يدل على التأنيث والجمع، وأنكر قوم من النحويين هذه اللغة، وتأولوا ما ورد منها، ولا يُقبل قولهم في ذلك، بل هي ثابتة بنقل الأئمة.

الرابع: نون الوقاية:

وهي نون مكسورة، تلحق قبل ياء المتكلم، إذا نصبت بفعل، **نحو**: "أكرمني"، أو باسم فعل، **نحو**: "عليكني"، بمعنى: الزمني، أو بإنّ وأخواتها، **نحو**: "ليتني"، وحكم نون الوقاية مشهور، وقد ذكرت حكمها بالتفصيل في كتابي: "أصول المسائل النّحوية".

وإنما سميت هذه النون نون الوقاية، لأنها لحقت، لتقي الفعل من الكسر، ثم حمل على الفعل ما ذكر.

الهاء

الهاء -التي هي حرف معنى- قسمان:

الأول: هاء السكت:

وهي هاء، تلحق الكلمة، وقفًا، لبيان الحركة، وإنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه الإعراب، **نحو**: "هوه، وهيه، وما ليه"، وتلحق أيضًا بعد ألف الندبة، كقولك: "وازيداه"، ولا تثبت وصلًا، إلا في ضرورة شعر، وإنما أثبتها القراء وصلًا، في بعض المواضع، اتباعًا لرسم المصحف.

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب، إلا في موضعين:

أحدهما: ما بقي من الأفعال المعتلة على أصل واحد، **نحو**: "عه، ولم يعه".

والثاني: (ما) الاستفهامية، إذا جرت بإضافة اسم، **نحو**: "قراءةُ مه؟".

الثاني: أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام:

نحو: "هزيد منطلق؟" حكاه قطرب.

الواو

حرف يكون عاملًا، وغير عامل:

الواو العاملة:

قسم واحد على الأصح، وهو واو القسم، وعملها: الجر.

الواو غير العاملة:

الواو غير العاملة تسعة أقسام:

الأول: العاطفة:

وهذا أصل أقسامها وأكثرها.

ومذهب جمهور النحويين: أنها للجمع المطلق، فإذا قلت: "قام زيد وعمرو"، **احتمل ثلاثة أوجه؛ الأول**: أن يكونا قاما معًا، في وقت واحد، **والثاني**: أن يكون المتقدم قام أولًا، **والثالث**: أن يكون المتأخر قام أولًا.

قال سيبويه: وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء بعد شيء.

وذهب قوم إلى: أنها للترتيب، وهو منقول عن قطرب، وثعلب، وهشام.

وعن الفراء: أنّها للترتيب، حيث يستحيل الجمع.

قال ابن الخباز: وذهب الشافعي رضي الله عنه، إلى أنها للترتيب.

وقال إمام الحرمين في البرهان: "اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي، أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفريقان".

- **تنبيه:**

الصواب أن يقال: الواو لمطلق الجمع، لا للجمع المطلق، لأنّ الجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق الجمع، بمعنى أيّ جمع كان، سواء كان مرتبًا أو غير مرتب.

الثاني: واو الاستئناف:

ويقال: واو الابتداء، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها، في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾[الأنعام:٢].

قال المرادي في الجنى الداني: "وذكر بعضهم: أن هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة، والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل، التي لا محل لها من الإعراب، لمجرد الربط، وإنما سميت واو الاستئناف، لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات، معطوف على ما قبلها".

الثالث: واو الحال:

وقدرها النحويون بـ(إذ)، من جهة أنّ الحال في المعنى، ظرف للعامل فيها، **وتدخل على الجملة الاسمية، نحو**: "جاء زيد ويده على رأسه"، **وعلى الفعلية، إذا تصدرت بماض الأكثر اقترانه بـ(قد)، نحو**: "جاء زيد وقد طلعت الشمس"، **وتدخل على المضارع المنفي، ولا تدخل على المثبت.**

واعلم أن اقتران الجملة الحالية بهذه الواو ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائز، وقد أوضحتها في كتابي "أصول المسائل النحوية".

الرابع: الواو الزائدة للتأكيد:

والقول بمجيئها زائدة هو مذهب الكوفيين والأخفش، وتبعهم ابن مالك، وذكروا زيادة الواو في آيات، منها قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[الزمر:٧٣]، وقوله: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾[الصافات:١٠٣-١٠٤]، قيل: واو "وتله" زائدة، وهو الجواب. وقيل: الزائدة واو "وناديناه".

ومذهب جمهور البصريين: أن الواو لا تزاد، وتأولوا هذه الآيات ونحوها، على حذف الجواب.

الخامس: الواو التي بمعنى (أو):

ذهب قوم من النحويين إلى أن الواو قد ترد بمعنى أو، كقول الشاعر:

وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناس مجروم عليه وجارم

وأجاز بعضهم أن تكون الواو في قولهم الكلمة: اسم وفعل وحرف بمعنى (أو)، لأنه قد يقال: اسم أو فعل أو حرف.

السادس: واو الثمانية:

ذهب قوم إلى إثبات هذه الواو، منهم ابن خالويه، والحريري، قالوا: من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، فيقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، إشعارًا بأن السبعة عندهم عدد كامل.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾

[التوبة:١١٢]، وبقوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[الكهف:٢٢]، وبقوله تعالى: ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾[التحريم:٥]، وبقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[الزمر:٧٣]. قالوا: ألحقت الواو؛ لأنّ أبواب الجنة ثمانية، ولما ذكر جهنم قال: "فتحت" بلا واو، لأنّ أبوابها سبعة.

وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال، ولم يثبتوا واو الثمانية. وأنكر الفارسي واو الثمانية.

السابع: الواو التي هي علامة الجمع في لغة "أكلوني البراغيث":

وهي لغة ثابتة، خلافًا لمن أنكرها، وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسند إلى ظاهر، مثنى أو مجموع، علامة كضميره. فيقولون: "قاما الزيدان"، و"قاموا الزيدون"، و"قمن الهندات". فالألف والواو والنون في ذلك حروف، لا ضمائر، لإسناد الفعل إلى الاسم الظاهر.

قال ابن مالك: "وقد تكلم بهذه اللغة النبي ﷺ، قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار**»".

وقال السهيلي: "ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح، ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودها".

قال المراديّ في الجنى الداني: "قلت: ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيء، وقال بعضهم: هي لغة أزدشنوءة".

ومن أنكر هذه اللغة تأول ما ورد من ذلك، فبعضهم يجعل ذلك خبرًا مقدمًا ومبتدأ مؤخرًا، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر، والأسماء الظاهرة أبدال

منها، وهذان تأويلان صحيحان، لما سُمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل، فغير صحيح، لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أنّ ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب.

وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[المائدة:٧١]، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَىٰ ۝٦٢﴾[طه:٦٢].

ولا ينبغي ذلك؛ لأنّ هذه اللغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة، فحملهما على التأويلين المذكورين أولى.

الثامن: **واو الإنكار**:

نحو قولك: "أعُمَرُوه لمن قال: جاء عُمر"، وحرف الإنكار تابع لحركة الآخر، ألفًا بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواوًا بعد الضمة، ويردف بهاء السكت.

التاسع: **واو التذكار**:

نحو قولك: "يقولو" تعني: يقول زيد، وحرف التذكار أيضًا تابع لحركة الآخر، وإنما يكون ذلك في الوقف على الكلمة، لتذكر ما بعدها، ولا تلحق هاء السكت حرف التذكار، لأن الوصل منوي.

الألف

حرف له عشرة أقسام:

الأول: أن تكون للإنكار:

نحو: "أعمراه! لمن قال: رأيت عمرًا".

الثاني: أن تكون للتذكار:

نحو: "رأيت الرجلا"، تريد الرجل، ووقفت لتتذكر ما بعده.

وقد تقدم ذكر هذين المعنيين في الواو.

الثالث: أن تكون علامة التثنية في اللغة التي تقدم ذكرها:

كقول الشاعر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبْعدٌ وحميم

الرابع: أن تكون كافة:

وهي الألف في (بينا)، كقول الشاعر:

فبينا نحن نرقبه أتانا معلق شكوة وزناد راعي

الخامس: أن تكون فصلاً بين نون التوكيد ونون الإناث:

نحو: "اضربنان يا نسوة".

السادس: أن تكون للندبة:

نحو: "وازيداه".

السابع: أن تكون للاستغاثة:

كقول الشاعر:

يا يزيدًا لآمل نيل عز　　وغني بعد فاقة وهوان

الثامن: أن تكون للتعجب:

كقول الشاعر:

يا عجبًا لهذه الفليقه　　هل تذهبن القوباء الريقه؟

التاسع: أن تكون بدلاً من نون التوكيد الخفيفة في الوقف:

نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق:١٥].

العاشر: أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب في الوقف:

نحو: "رأيت زيدًا".

- **تنبيه:**

إنما أخرت الألف إلى هذا الموضع، لأنّ موضعها في ترتيب الحروف، على الأسلوب المألوف، بين الواو والياء، وذلك قولهم في: أ، ب، ت، ث... و، لا، ي.

قال ابن جني: لا يقال: لام ألف، وإنما يقال: لا بلام مفتوحة، وألف لينة تليها.

والمراد هنا: الألف اللينة، لأنّ اللام قد تقدمت، فلما قصدوا النطق بالألف، وهي ساكنة لا يمكن الابتداء بها، توصلوا إلى النطق بها، بإدخال اللام عليها.

قال أبو عبيد: الألف عند العرب ألفان: ألف مهموزة، وهي الهمزة، وإنما جعلت صورتها ألفًا، لأنها لا تقوم بنفسها، ألا تراها تنقلب في الرفع واوًا، وفي الفتح ألفًا، وفي الكسر ياء. والألف الأخرى هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة، وهي ساكنة.

اليــاء

حرف له ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون للإنكار:

نحو: "أزيد نيه". ألحقت الياء بعد كسر التنوين.

الثاني: أن تكون للتذكار:

نحو: "قدي"، إذا أردت أن تقول: قد قام، فوقفت على (قد) لتذكر ما بعده. وقد تقدم ذلك في الواو والألف.

الثالث: أن تكون حرفًا يدل على التأنيث والخطاب:

وهو الياء في تفعلين على مذهب الأخفش والمازني، ومذهب سيبويه وجمهور النحاة: أنّها اسم مضمر، وهو الراجح عندي، والخلاف في ذلك شهير ذكرته بالتفصيل في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النّحوي والصّرفي".

- **تنبيه:**

الأصل، في هذه الحروف الأحادية أن تبنى على السكون؛ لأنّ الأصل في المبني أن يسكن. **ولكن عارض هذا الأصل أمران:**

أحدهما: أن ما وضع على حرف واحد، فحقه أن يقوى بالحركة لضعفه.

والثاني: أنها عرضة، لأن يبتدأ بها، فاحتاجت إلى الحركة، إذ لا يبتدأ بساكن، فصار أصلها بهذا الاعتبار، أن تبنى على حركة.

ثم الأصل، في حركتها، أن تكون فتحة؛ لأنها أخف من الضمة والكسرة. فهي أخت السكون، الذي هو الأصل، في الخفة.

وكل هذه الحروف –غير ما لزم السكون– جاء على هذا الأصل، أعني مبنيًا على الفتح، إلا ثلاثة أحرف، وهي: باء الجر، ولامه، ولام الأمر.

أما الباء: فإنّها بنيت على الكسر، لأنها عاملة للجر دائمًا، فاختاروا لها الكسرة، ليجانس لفظها عملها.

وأما اللام: فإنّها تفتح مع المضمر، غير ياء المتكلم، على الأصل، وتكسر مع الظاهر، فرقًا بينها وبين لام الابتداء، إلا في المستغاث به، والمتعجب منه في النداء، فإنها تفتح فيهما، مراجعة للأصل، لأنهما واقعان موقع الضمير. إذ كل منادى حال محل المضمر.

وأما لام الأمر: فإنّها كسرت حملًا على لام الجر، لأن عملها نقيض عملها، ومن كلامهم: حمل النقيض على النقيض، كما يحمل النظير على النظير.

البــاب الثانــــي

في الثنــائــي

إذ

وتكون حرفًا في موضعين:

الأول: إذا كانت للتعليل:

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[الزخرف:٣٩]، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾[الأحقاف:١١]. ومنه قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

فقد نقل المرادي في الجنى الداني، أنّ ابن مالك صرّح في بعض نسخ التسهيل بحرفيتها.

واختلف القائلون باسميّتها هنا، فذهب بعض المتأخرين إلى أنّها تجردت عن الظرفية، وتمحضت للتعليل، ونسب إلى سيبويه، وذهب قوم منهم الشلوبين، إلى أنّها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح.

الثاني: أن تكون للمفاجأة:

ولا تكون للمفاجأة إلا بعد "بينا وبينما"، واختلف في (إذ) هذه:

قال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها.

وقيل: هي باقية على ظرفيتها الزمانية.

وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في إذا الفجائية.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

أل

وتكون حرف تعريف:

ومذهب سيبويه أنه حرف ثنائي، وهمزته همزة وصل، معتد بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في استمع ونحوه، بحيث لا يعد رباعيًا. وهذا هو أقرب المذاهب إلى الصواب، وقوفًا مع ظاهر اللفظ.

ومن جعل حرف التعريف ثنائيًا، وهمزته أصلية: عبر عنه بـ(أل)، ولا يحسن أن يقول: الألف واللام، كما لا يقال في (قد): القاف والدال.

ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها: عبر باللام، كما فعل المتأخرون.

ومن جعل حرف التعريف ثنائيًا، وهمزته همزة وصل زائدة: فله أن يقول (أل)، وأن يقول: الألف واللام، وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين، ولكن الأول أقيس.

ولـ(أل)، التي هي حرف تعريف، معنيان:

أحدهما: العهدية:

وهي ثلاثة أنواع:

العهد الذكْرِي:

وهو أن يكون لمصاحبها ذكر سابق، **نحو:** ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزمل:١٦].

العهد الذهني:

وهو أن يكون لمصحوبها علم في الذهن، **نحو:** ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[التوبة:٤٠].

العهد الحضوري:

وهو أن يكون مصاحبها حاضرًا، **نحو**: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة:٣].

والثاني: الجنسية:

وهي ثلاثة أنواع:

لبيان الحقيقة، إذا لم تخلفها (كل):

نحو: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء:٣٠].

لشمول أفراد الجنس، إذا خلفتها (كل):

نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨﴾[النساء:٢٨].

لشمول خصائص الجنس مبالغة، إن خلفتها (كل) مجازا:

نحو: "أنت الرجل علماً".

واعلم أنّ العهدية يراد بمصحوبها فرد معين، والجنسية يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة أو مجازًا، إلا إذا كانت لبيان الحقيقة، فيراد بمصحوبها نفس الحقيقة، لا ما تصدق عليه من الأفراد.

فإن قلت: فما الفرق بين المعرف بـ(أل) التي هي لبيان الحقيقة، في قولك: "اشتر الماء"، وبين اسم الجنس النكرة، في قولك: "اشتر ماءً"؟

فالجواب: الفرق بينهما: أنّ المعرف بـ(أل) المذكورة موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد.

ولا إشكال في أنّ الحقيقة باعتبار حضورها في الذهن، أخصُّ من مطلق الحقيقة؛ لأنّ حضورها في الذهن نوع تشخص لها، وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضًا، فتأمّل.

أم

حرف له أربعة أقسام:

الأول: أم المتصلة:

وهي المعادلة لإحدى الهمزتين:

همزة التسوية:

نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[البقرة:٦].

همزة الاستفهام:

التي يطلب بها وبـ(أم) ما يطلب بـ(أي). **نحو**: "أقام زيد أم قعد؟".

و(أم) هذه حرف عطف عند جمهور النّحاة، وقال مُحَمَّد بن مسعود الغزني في البديع: إن (أم) ليست بحرف عطف.

الثاني: أم المنقطعة:

وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين.

ومذهب البصريين: أنها تقدر بـ(بل والهمزة) مطلقًا، ولكونها قد تخلو من الاستفهام، دخلت على أدوات الاستفهام، ما عدا الهمزة، **نحو**: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾[الرعد:١٦]، ﴿أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٨٤﴾[النمل:٨٤]. وهو فصيح كثير.

وهي عند المغاربة ليست عاطفة، لا في مفرد، ولا في جملة.

وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول العرب: "إنها لإبل أم شاء". قال: فـ(أم) هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما يكون بعد (بل)، فإنها بمعناها.

ومذهب الفارسي، وابن جني، في ذلك: أنها بمنزلة بل والهمزة، وأن التقدير: بل أهي شاء. وبه جزم ابن مالك، في بعض كتبه.

الثالث: أم الزائدة:

ذهب أبو زيد إلى أن (أم) تكون زائدة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ﴾[يونس:٣٨]. وذكر الحريري في درة الغواص: أنّ بعض أهل اليمن يزيد أم في الكلام، فيقولون: "أم نحن نضرب الهام"، أي: نحن نضرب.

الرابع: أم التي هي حرف تعريف:

في لغة طيء، وقيل: لغة حمير. وجاء في الحديث: «**ليس من امبر ام صيام في امسفر**»، وذكروا أنّ الميم في هذا بدل من اللام.

(إنْ) المكسورة الهمزة

حرف له سبعة أقسام:

الأول: إنْ الشرطية:

وهو حرف يجزم فعلين. وشذَّ إهمالها، في قراءة طلحة: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦]، ذكرها ابن جني في المحتسب، و(إنْ) الشرطية هي أُم أدوات الشّرط.

الثاني: إنْ المخففة من الثقيلة:

وفيها بعد التخفيف لغتان: الإهمال، والإعمال. والإهمال أشهر. وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود:١١١]. وهذه القراءة، حجة على من أنكر الإعمال.

فإذا أعملت فحكمها حكم الثقيلة. وإذا ألغيت، جاز أن يليها الأسماء والأفعال. ولا يليها من الأفعال، إلا النواسخ، **نحو**: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة:١٤٣].

واللام الفارقة تلزم بعد (إنْ) هذه، إن خِيف التباسها بالنافية.

وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) هذه نافية، لا مخففة، واللام بعدها بمعنى (إلا)، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال.

الثالث: إنْ النافية:

وهي ضربان: عاملة، وغير عاملة.

(إنْ) **العاملة**:

ترفع الاسم وتنصب الخبر، وفي إعمالها خلاف، والصحيح جواز إعمالها، لثبوته نثرًا، ونظمًا:

فمن النثر قولهم: "إن أحد خيرًا من أحد، إلا بالعافية"، وعلى ذلك خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنْ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾[الأعراف:١٩٤].

ومن النظم قول الشاعر:

إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين

وحكى بعض النحويين أن إعمالها لغة أهل العالية.

(إنْ) **غير العاملة**:

وغير العاملة كثير وجودها في الكلام، كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾﴾[الملك:٢٠].

الرابع: إنْ الزائدة:

وهي ضربان: كافة، وغير كافة.

الكافة:

تكون بعد (ما) الحجازية، **نحو**: "ما إن زيد قائم". فـ(إن) في ذلك زائدة كافة لـ(ما) عن العمل. وذهب الكوفيون إلى أنها نافية. وهو فاسد.

غير الكافة:

وهي في ثلاثة مواضع:

- **أولها: بعد (ما) الموصولة الاسمية:**

كقول الشاعر:

يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

- **وثانيها: بعد (ما) المصدرية:**

كقول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرًا لا يزال يزيد

- **وثالثها: بعد (ألا) الاستفتاحية:**

كقول الشاعر:

ألا إن سرى ليلي، فبت كئيبا

الخامس: إنْ التي هي بقية إما:

ذكر ذلك سيبويه، وجعل منه قول الشاعر:

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما

قال: أراد: "إما من خريف". وقد خولف في هذا البيت. فجعلها المبرد وغيره شرطية. وهو أظهر، لعدم التكرار، وقال ابن مالك: إما مركبة من "إن وما"، وقد يكتفى بـ(إن).

السادس: إنْ التي بمعنى إذ:

ذهب إلى ذلك قوم، في قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨﴾[البقرة:٢٧٨]. قال معناه: إذ كنتم، وقوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الفتح:٢٧]، وقول النبي ﷺ: «**وإنا، إن شاء الله، بكم لاحقون**»، ونحو هذه الأمثلة، مما الفعل فيه محقق الوقوع.

ومذهب المحققين: أنّ (إنْ) في هذه المواضع كلها، شرطية، ولم يثبت في اللغة أنّ (إنْ) بمعنى (إذ).

السابع: إنْ التي بمعنى قد:

حُكي عن الكسائي، في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ ٩﴾[الأعلى:٩]، أنه جعل (إنْ) بمعنى (قد)، أي: قد نفعت الذكرى. وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ وَعۡدُ رَبِّنَا لَمَفۡعُولٗا ١٠٨﴾[الإسراء:١٠٨]: إنها بمعنى قد. وليس بصحيح، و(إنْ) في الآية الأولى شرطية، وفي الثانية مخففة من الثقيلة.

(أنْ) المفتوحة الهمزة

(أنْ) الحرفية لها عشرة أقسام:

الأول: المصدرية:

وهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرف، ماضيًا، ومضارعًا، **نحو**: "أعجبني أنْ فعلت" و"يعجبني أنْ يفعل"، وأمّا فعل الأمر، فقد نص سيبويه وغيره، على وصلها به، **نحو**: "أمرته بأن افْعل"، واستدلوا، على أنّها مع الأمر مصدرية بدخول حرف الجر عليها.

وضعّف بعض النحاة وصلها بالأمر، وهو الأظهر عندي؛ لأنّه لا يوجد في كلامهم "يعجبني أن قم"، ولا "أحببت أن قم"، ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع، وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية. وأما ما حكى سيبويه من قولهم: "كتبت إليه بأن قم"، فالباء زائدة.

الثاني: المخففة من الثقيلة:

وهي ثلاثية وضعًا، بخلاف التي قبلها، وأن المخففة تنصب الاسم وترفع الخبر، كأصلها، إلا أنَّ اسمها منويٌّ، وخبرها جملة بنوعيها، وفيها تفصيل ذكرته في كتابي "أصول المسائل النحوية قواعد سهلة وتدريبات ممتعة".

واعلم أنّ (أنْ) المخففة من الحروف المصدرية، فإذا قيل: أنْ المصدرية، فاللفظ صالح لأنْ الناصبة للفعل، ولأنْ المخففة، والفرق بينهما:

- **أنّ العامل إن كان فعل (عَلِم)**، فهي مخففة، **نحو**: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم﴾[المزمل:٢٠].

- **وإن كان فعل (ظن)**، جاز الأمران، **نحو**: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[المائدة:٧١]، فمن جعلها الأولى نصب، ومن جعلها الثانية رفع.

- **وإن كان غير ذلك**، فهي الناصبة للفعل، **نحو**: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي﴾[الشعراء:٨٢]، **ونحو**: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[البقرة:١٨٤].

- **وإذا وليها مضارع مرفوع**، وليس قبلها علم أو ظن، كقراءة بعضهم: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[البقرة:٢٣٣]، فمذهب البصريين أنّها أنْ المصدرية، أهملت حملًا على (ما) أختها، ومذهب الكوفيين أنّها المخففة.

الثالث: أنْ المفسرة:

وهي التي يحسن في موضعها (أي)، وعلامتها: أن تقع بعد جملة، فيها معنى القول، دون حروفه. **نحو**: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾[المؤمنون:٢٧]. ولا تقع بعد صريح القول، خلافًا لبعضهم.

وكون (أنْ) المفسرة قسمًا ثالثًا، هو مذهب البصريين، ونقل عن الكوفيين أنها عندهم المصدرية.

الرابع: أنْ الزائدة:

وتطرد زيادتها بعد (لما)، **نحو**: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾[يوسف:٩٦]، ولا تعمل (أنْ) الزائدة شيئًا، وفائدة زيادتها التوكيد. وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل، وهي زائدة، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٤٦]، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ﴾[الحديد:١٠]، و(أنْ) في الآيتين زائدة، كقوله: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[المائدة:٨٤]، ولا حجة له في ذلك؛ لأنّ السماع المذكور يحتمل أن تكون (أن) فيه مصدرية، دخلت بعد "ما لنا" لتضمنه معنى: "ما منعنا"، والله أعلم.

الخامس: أن تكون شرطية:

تفيد المجازاة، ذهب إلى ذلك الكوفيون، في **نحو**: "أما أنت منطلقًا انطلقت". وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾[البقرة:٢٨٢]. قالوا: ولذلك دخلت الفاء.

ومنع ذلك البصريون، وتأولوا هذه الشواهد، على أنها المصدرية.

السادس: أن تكون نافية بمعنى لا:

حكاه ابن مالك، عن بعض النحويين. وحكاه ابن السيد، عن أبي الحسن الهروي عن بعضهم، في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ﴾[آل عمران:٧٣] أي: لا يؤتى أحد.

ونقله بعضهم في الآية، عن الفراء.

والصحيح: أنها لا تفيد النفي، و(أنْ) في الآية مصدرية، والله أعلم.

السابع: أن تكون بمعنى لئلا:

جعل بعضهم من ذلك قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[النساء:١٧٦]، أي: لئلا تضلوا، ونحوه كثير. ومذهب البصريين أنّ ذلك على حذف مضاف، أي: كراهة أن تضلوا.

الثامن: أن تكون بمعنى إذ مع الماضي:

ذهب إلى ذلك بعض النحويين، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم﴾[ق:٢]. قيل: ومع المضارع أيضًا، كقوله تعالى: ﴿أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾[الممتحنة:١]، أي: إذ آمنتم.

والذي يظهر لي: أنّ (أنْ) في الآيتين مصدرية، والله أعلم.

التاسع: أن تكون بمعنى إن المخففة من الثقيلة:

تقول: "أن كان زيد لعالمًا"، بمعنى: إن كان زيد لعالمًا، وجُعل منه حديث: «قد علمنا أن كنت لمؤمنًا».

العاشر: أن تكون جازمة:

ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، واللحياني، وقد أنشدوا على ذلك أبياتًا، منها قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان قومنا تعالوا إلى أنْ يأتنا الصيد نحطب

أو

حرف عطف، ومذهب الجمهور: أنها تشرك في الإعراب، لا في المعنى، لأنك إذا قلت: "قام زيد أو عمرو"، فالفعل واقع من أحدهما.

وقال ابن مالك: إنها تشرك في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها مشارك لما قبلها، في المعنى الذي جيء بها لأجله؛ ألا ترى أن كل واحد منهما مشكوك في قيامه.

قال المرادي: كلاهما صحيح، باعتبارين.

ولـ(أو) ثمانية معان:

الأول: الشك:

نحو: "قام زيد أو عمرو".

الثاني: الإبهام:

نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى﴾[سبأ:٢٤].

والفرق بينهما: أنّ الشك من جهة المتكلم، والإبهام على السامع.

الثالث: التخيير:

نحو: "خذ دينارًا أو ثوبًا".

الرابع: الإباحة:

نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين".

والفرق بينهما: جواز الجمع في الإباحة، ومنع الجمع في التخيير.

الخامس: التقسيم:

وهي عبارة الجمهور في نحو: "الكلمة اسم أو فعل أو حرف".

وأبدل ابن مالك في التسهيل التقسيم بالتفريق المجرد، يعني من المعاني السابقة، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[البقرة:١٣٥]، قال: والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم، أجود من استعمال (أو).

وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل.

السادس: الإضراب:

كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾[الصافات:١٤٧]، وقوله تعالى: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[البقرة:٧٤]، وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم أبو علي، وابن برهان، وكذلك ابن جني، فقد قال في قراءة أبي السمال: ﴿أَوْ كُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾[البقرة:١٠٠]: (أو) هنا بمعنى (بل).

قال ابن عصفور: والإضراب ذكره سيبويه في النفي، والنهي، إذا أعدت العامل، كقولك: "لست بشرًا أو لست عمرًا"، و"لا تضرب زيدًا أو لا تضرب عمرًا"، قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب، على الإطلاق، قال: وما ذهبوا إليه فاسد.

قلتُ: الصحيح جوازه مطلقًا؛ لأنّه مؤيّدٌ بالسماع المذكور، والله أعلم.

السابع: معنى الواو:

كقول الشاعر:

جاء الخلافة، أو كانت له قدرًا

أراد: وكانت. فأوقع أو مكان الواو، لأمن اللبس.

وإلى أنّ (أو) تأتي بمعنى الواو، ذهب الأخفش والجرمي، واستدلا بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ ۝١٤٧﴾[الصافات:١٤٧]. وهو مذهب جماعة من الكوفيين.

الثامن: معنى ولا:

ذكر بعض النحويين أنّ (أو) تأتي بمعنى: ولا. وأنشد:

ولا وجد ثكلى كما وجدت ... ولا وجد عجول أضلها ربع

أو وجد شيخ أضل ناقته ... يوم توافى الحجيج فاندفعوا

أراد: ولا وجد شيخ.

وجُعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ۝٢٤﴾[الإنسان:٢٤]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾[النور:٦١].

- **تنبيه:**

ذهب قوم إلى أنّ (أو) موضوعة لقدر مشترك بين المعاني الخمسة المتقدمة، وهي أنها موضوعة لأحد الشيئين، أو الأشياء، وإنما فهمت هذه المعاني من القرائن.

آ

حرف من حروف النداء، حكاه الأخفش، والكوفيون. وزعم ابن عصفور أنه للقريب، كالهمزة. وذكر غيره أنه للبعيد. وهو الصحيح، لأنّ سيبويه ذكر رواية عن العرب، أنّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد. والله أعلم.

أي بفتح الهمزة

حرف له قسمان:

الأول: أن يكون حرف نداء:

كقولك: "أي زيد"، وفي الحديث: «**أي رب**»، وهي لنداء البعيد، وقيل: للقريب، كالهمزة، وقيل: للمتوسط. وقد تمد، فيقال: "آي". حكاها الكسائي، وقال: بعضهم يجوز مدها، إذا بعدت المسافة. فيكون المد فيها دليلًا على البعد.

الثاني: أن تكون حرف تفسير:

كقول الشاعر:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب … وتقلينني لكن إياك لا أقلي

وهي أعم من (أنْ) المفسرة، لأنّ (أي) تدخل على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره.

وزاد بعضهم لـ(أي) قسمًا ثالثًا:

وهو أن تكون حرف عطف، وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب، **نحو**: "هذا الغضنفر"، أي: الأسد، وكونها حرف عطف، هو مذهب الكوفيين، والصحيح: أنها تفسيرية، وما بعدها عطف بيان، والله أعلم.

إي بكسر الهمزة

حرف بمعنى (نعم)، يكون لتصديق مخبر، أو إعلام مُستخبر، أو وعد طال، لكنها مختصة بالقسم، و(نَعم) تكون في القسم وغيره، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾[يونس:٥٣].

بـــل

حرف إضراب. وله حالان:

الأولى: أن تقع بعده جملة:

فإن وقع بعده جملة، كان إضرابًا عما قبلها:

إما على جهة الإبطال:

نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[المؤمنون:٧٠].

وإما على جهة الترك للانتقال، من غير إبطال:

نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾[المؤمنون:٦٢-٦٣].

وهي قبل الجملة عاطفة، وقيل: إنها قبل الجملة، حرف ابتداء، وليست بعاطفة.

الثانية: أن يقع بعده مفرد:

وإذا وقع بعد (بل) مفرد، فهي حرف عطف، ومعناها الإضراب.

ولكن حالها فيه مختلف:

إن كانت بعد نفي أو نهي:

نحو: "ما قام زيد بل عمرو"، و**نحو**: "لا تضرب زيدًا بل عمرًا"، فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها، ففي المثال الأول، قررت نفي القيام لزيد، وأثبتته لعمرو. وفي المثال الثاني، قررت النهي عن ضرب زيد، وأثبتت الأمر بضرب عمرو.

إن كانت بعد إيجاب:

نحو: "قام زيد بل عمرو"، أو أمر **نحو**: "اضرب زيدًا بل عمرًا"، فهي لإزالة الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها.

ذا

لفظ له أربعة أقسام:

الأول: أن يكون اسم إشارة:

الثاني: أن يكون موصولاً بمعنى الذي وفروعه:

ولا يكون كذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون بعد (ما) أو (مَن) الاستفهاميتين.

والآخر: أن يكون غير ملغى، وسيأتي بيان معنى الإلغاء.

الثالث: أن يكون ملغى:

ومعنى الإلغاء هنا، أن تركب (ذا) مع (ما)، فيصير المجموع اسمًا واحدًا.

واعلم أنّ (ماذا) تحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم إشارة.

وثانيها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم موصول.

وثالثها: أن يكون المجموع اسمًا واحدًا للاستفهام.

الرابع: أن يكون ذا بمعنى: صاحب:

وإنما يكون كذلك حالة النصب، **نحو**: "رأيت ذا مال". وبعض طيء يعرب (ذو) الطائية إعراب التي بمعنى صاحب، فيقول: "جاء ذو قام"، و"رأيت ذا قام"، و"مررت بذي قام".

واعلم أنّ أقسام (ذا) المذكورة كلها أسماء باتفاق، إلا الملغى، فإنّ صاحب رصف المباني ذهب إلى أنّه حرف، قال: وإنما حكمنا بأنّ ذا حرف، لأنّها قد توجد (ما) الاستفهامية وحدها دونها، ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضًا، وهي معها بذلك المعنى، فحكمنا أنّها وصلة لها، ولأجل هذا الخلاف ذكرت ذا ههنا.

عن

(عن) الحرفيّة لها قسمان:

الأول: أن تكون حرف جر:

وذكروا له معاني:

الأول: المجاوزة:

وهو أشهر معانيها، ولم يُثبت لها البصريون غير هذا المعنى. فمن ذلك قوله: "رميت عن القوس"؛ لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده.

الثاني: البدل:

نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[البقرة:٤٨]، وقولهم: "حج فلان عن أبيه"، و"قضى عنه دينًا"، وقول الشاعر:

كيف تراني قالبًا مجني؟ قد قتل الله زيادًا عني

الثالث: الاستعلاء:

كقول الشاعر:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

أي: علي.

الرابع: الاستعانة:

مثله ابن مالك بقوله: "رميت عن القوس". فـ(عن) هنا بمعنى الباء، في إفادة معنى الاستعانة، لأنهم يقولون: رميت بالقوس. وحكى الفراء، عن العرب: "رميت عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس".

الخامس: التعليل:

كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[التوبة:١١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[هود:٥٣].

السادس: أن تكون بمعنى بعد:

كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾[الانشقاق:١٩]. قيل: ومنه ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ۝٤٠﴾[المؤمنون:٤٠] وقولهم: "أطعمته عن جوع"، أي: بعد جوع.

السابع: أن تكون بمعنى في:

كقول الشاعر:

وآس سراة القوم، حيث لقيتهم   ولا تك، عن حمل الرباعة، وانيا

أي: في حمل الرباعة، هذا قول الكوفيين.

وقال بعض النحويين: تعدية (ونى) بـ(في) و(عن) ثابتة.

والفرق بينهما:

أنك إذا قلت: "ونى عن ذكر الله"، فالمعنى المجاوزة، وأنه لم يذكره.

وإذا قلت: "ونى في ذكر الله"، فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فتور وأناة.

الثامن: **أن تزاد عوضًا**:

كقول الشاعر:

أتجزع أن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني: أراد فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فحذف (عن) وزادها (بعد) التي عوضًا. ونص سيبويه على أن (عن) لا تزاد.

قال المرادي: "واعلم أن هذه المعاني السابقة، إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم، كالقتبي، وابن مالك".

قال بعض النحويين: "وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف، لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأول جميع ما ذكروه، مما خالف معنى المجاوزة".

قلتُ: هذه المسألة ترجع إلى مسألة خلافية كبرى بين النحاة، وهي حكم "تناوب الحروف".

والمسألة فيها ثلاثة أقوال: ثالثها الجواز، إذا لم يمكن التأويل، ويقتصر فيه على السماع، وقد ذكرتها بالتفصيل في كتابي "آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية جمعًا ودراسة".

والذي يظهر لي جواز التناوب قياسًا بين الحروف التي ثبت تناوبها سماعًا، لما يلي:

أولًا: أنّ ذلك مؤيد بالسماع الكثير، والسماع الكثير يقاس عليه.

ثانيًا: أنّ القول بالمنع يؤدي إلى التجوّز، والتأويل بلا حاجة، والأصل عدمهما.

ثالثًا: أنّ القول بجوازه سماعًا دون القياس عليه، قول فيه نظر؛ لأنّ المسموع من ذلك كثير، كما قال ابن جني، ونصّ عليه ابن السَّيد البطليوسي أيضًا، والكثير يقاس عليه، **والله أعلم**.

الثاني: أن تكون بمعنى (أنْ):

وهي لغة لبني تميم، يقولون: "أعجبني عن تقوم"، أي: أن تقوم. وعلى ذلك أنشدوا بيت ذي الرمة:

أعن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم؟

وكذلك يفعلون في (أنّ) المشددة، قال الزمخشري: وتبدل قيس وتميم همزتها عينًا، فتقول: "أشهد عنّ محمدًا رسول الله". وهي عنعنة تميم.

في

حرف جر، وله تسعة معان:

الأول: الظرفية:

وهي الأصل فيه، ولا يثبت البصريون غيره. وتكون للظرفية حقيقة، **نحو:** ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾[البقرة:٢٠٣]. ومجازًا، **نحو:** ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[البقرة:١٧٩].

الثاني: المصاحبة:

نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾[الأعراف:٣٨] أي: مع أمم.

الثالث: التعليل:

نحو: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ﴾[الأنفال:٦٨]، ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[يوسف:٣٢].

الرابع: المقايسة:

نحو: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٞ ٢٦﴾[الرعد:٢٦]، ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ٣٨﴾[التوبة:٣٨]. وهي الداخلة على تالٍ، يقصد تعظيمه، وتحقير متلوه.

الخامس: أن تكون بمعنى على:

نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[طه:٧١] أي: على جذوع النخل.

السادس: أن تكون بمعنى الباء:

كقول الشاعر:

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى

أي بطعن. وذكر بعضهم أنّ (في) في قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[الشورى:١١]، بمعنى باء الاستعانة، أي: يكثركم به.

السابع: أن تكون بمعنى إلى:

كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[إبراهيم:٩]، أي: إلى أفواههم.

الثامن: أن تكون بمعنى مِن:

كقول امرئ القيس:

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرًا في ثلاثة أحوال؟

أي: من ثلاثة أحوال.

التاسع: أن تكون زائدة:

قال بعضهم بذلك، في قوله تعالى: ﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾[هود:٤١]، أي اركبوها.

- **تنبيه:**

قال المرادي: "مذهب سيبويه، والمحققين من أهل البصرة، أنّ (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازًا، وما أوهم خلاف ذلك، رد بالتأويل إليه. والله سبحانه أعلم".

قلتُ: الذي يظهر لي جواز التناوب في المعاني بين الحروف؛ لما ذكرته سابقًا، والله أعلم.

قد

(قد) **الحرفية:** حرف مختص بالفعل، وتدخل على الماضي، بشرط أن يكون متصرفًا، وعلى المضارع، بشرط تجرده من جازم، وناصب، وحرف تنفيس.

وجملة ما ذكره النحويون لـ(قد) خمسة معان:

الأول: التوقع:

(قد) ترد للدلالة على التوقع مع الماضي، والمضارع، وذلك مع المضارع واضح، **نحو:** "قد يخرج زيد". فـ(قد) هنا تدل على أن الخروج متوقع، أي: منتظر.

وأما مع الماضي، فتدل على أنّه كان متوقعًا منتظرًا، ولذلك يستعمل في الأشياء المترقبة.

وقال الخليل: إن قول القائل "قد فعل"، كلام لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون.

الثاني: التقريب:

ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي، ولذلك تلزم غالبًا مع الماضي، إذا وقع حالًا، **نحو:** ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾[الأنعام:١١٩].

وكلام الزمخشري يدل على أنّ التقريب لا ينفك عن معنى التوقع، وكذلك قال ابن مالك في التسهيل: فتدخل على فعل ماض متوقع، لا يشبه الحرف، لتقريبه من الحال.

الثالث: التقليل:

وترد للدلالة عليه، مع المضارع، **نحو**: "إنّ البخيل قد يجود".

الرابع: التكثير:

وهو معنى غريب. وقد ذكره جماعة من النحويين، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب

ونحو ذلك من الأبيات الواردة في الافتخار.

الخامس: التحقيق:

وترد، للدلالة عليه، مع الفعلين: الماضي والمضارع. فمع الماضي، **نحو**: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١﴾[المؤمنون:١]. ومع المضارع، **نحو**: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَۖ﴾[الأنعام:٣٣].

فالحاصل أنّها تفيد مع الماضي، أحد ثلاثة معان: التوقع، والتقريب، والتحقيق.

ومع المضارع أحد أربعة معان: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير.

قلتُ: وهذا الحاصل –فيما يظهر لي– يكون مع غير الله ﷻ، أمّا مع الله ﷻ، فهي تفيد التحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ﴾[الأحزاب:١٨]، وكقوله تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾[النور:٦٤]، وقوله تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ﴾[البقرة:١٤٤]، والله أعلم.

كم

اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار، ولها قسمان: استفهامية، وخبرية:

أما الاستفهامية، فلا خلاف في اسميتها.

وأما الخبرية، فذهب بعض النحويين إلى أنّها حرف، ولذلك ذكرتها في هذا الموضع.

والصحيح: أنّها اسم، ودليل اسميتها واضح.

ولـ(كم) أحكام نحويّة ذكرتها في كتابي "أصول المسائل النّحوية".

كي

(كي) الحرفية قسمان:

الأول: أن تكون حرف جر، بمعنى لام التعليل:

ولا تجر إلا أحد ثلاثة أشياء:

أولها: ما الاستفهامية:

كقولهم، في السؤال عن علة الشيء: "كيمه؟"، بمعنى: لمه. والهاء للسكت.

وثانيها: أنْ المصدرية:

ظاهرة، أو مقدرة. فالظاهرة كقول الشاعر:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والمقدرة **نحو**: "جئت كي تكرمني". على أحد الوجهين.

وثالثها: ما المصدرية:

كقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... يرجى الفتى كيما يضر وينفع

الثاني: أن تكون حرفًا مصدريًا، بمعنى أنْ:

ويلزم اقترانها باللام لفظًا أو تقديرًا، فإذا قلت: "جئت لكي تكرمني"، فـ(كي) هنا ناصبة للفعل بنفسها، لأنّ دخول اللام عليها، يعين أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها، وإذا قلت: "جئت كي تكرمني"، احتملت أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها، ويحتمل أن تكون (أنْ) بعدها مقدرة، هي النّاصبة.

لَمْ

حرف نفي، يدخل على مضارع اللفظ، فيصرف معناه إلى المضي.

وله ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون جازمًا:

نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[الإخلاص:٣]. وهذا القسم هو المشهور.

الثاني: أن يكون ملغى، لا عمل له:

فيرتفع الفعل المضارع بعده. كقول الشاعر:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم　　　يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وصرح ابن مالك، في أول شرح التسهيل، بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم من العرب.

وذكر بعض النّحويين أنّ ذلك ضرورة.

الثالث: أن يكون ناصبًا للفعل:

حكى اللحياني عن بعض العرب، أنه ينصب بـ(لم).

وقال ابن مالك في شرح الكافية: زعم بعض الناس أنّ النصب بـ(لم) لغة، اغترارًا بقراءة بعض السلف: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾[الشرح:١] بفتح الحاء.

وهو عند العلماء، محمول على أنّ الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت، ونويت.

• **تنبيه:**

تساوي (لم) فيما ذكر، من جزم الفعل المضارع، وصرف معناه إلى المضي (لمّا).

ويفترقان في أمورٍ ذكرتها في كتابي "أصول المسائل النّحوية".

ومن أهمها من جهة المعنى: أنّ المنفيّ بـ(لم)، لا يلزم اتصاله بالحال:

بل قد يكون منقطعًا، **نحو**: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ١﴾[الإنسان: ١].

وقد يكون متصلًا: **نحو**: ﴿وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ٤﴾[مريم: ٤].

بخلاف (لمّا)، فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

لـــن

حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدًا، خلافًا للزمخشري، فقد جاء في بعض نسخ أنموذجه: "و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد".

قال الأردبيلي في شرح الأنموذج: "وفي بعض النسخ (التأبيد) بدل قوله (التأكيد)".

لـــو

حرف، له أربعة أقسام:

الأول: لو الامتناعية:

وعبارة أكثرهم: لو حرف امتناع لامتناع، أي: تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول.

وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة؛ لأنّها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعًا غير ثابت دائمًا، وذلك غير لازم، لأنّ جوابها قد يكون ثابتًا في بعض المواضع، ومنها:

قول عمر في صهيب رضي الله عنهما: (لو لم يخف الله لم يعصه).

فعدم المعصية محكوم بثبوته؛ لأنّه إذا كان ثابتًا، على تقدير عدم الخوف، فالحكم بثبوته، على تقدير الخوف، أولى.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[لقمان:٢٧].

فعدم النفاد ثابت، على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلامًا مدادها البحر، وسبعة أمثاله، فثبوت عدم النفاد، على تقدير عدم ذلك، أولى.

فهذه الأمثلة ونحوها، تدل على فساد قولهم: (لو) حرف امتناع لامتناع.

والتحقيق في ذلك أن يقال في (لو): حرف يدل على أمرين:

أحدهما: امتناع شرطها.

والثاني: امتناع جوابها في الغالب، وقد يكون ثابتًا كما مثلتُ.

القسم الثاني: لو الشرطية التي بمعنى إنْ:

فهذه مثل (إنْ) الشرطية، يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال.

كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾[يوسف:١٧]، وكقوله تعالى: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾[النساء:٩]، وقول الشاعر:

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

القسم الثالث: لو المصدرية:

وعلامتها: أن يصلح في موضعها (أنْ)، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ﴾[البقرة:٩٦]، ولا تحتاج إلى جواب.

ولم يذكر الجمهور أنّ (لو) تكون مصدرية، وذكر ذلك الفراء، وأبو علي، والتبريزي، وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك، ومن أنكرها تأول الآية ونحوها، على حذف مفعول "يود"، وجواب لو. أي: يود أحدهم طول العمر، لو يعمر ألف سنة، لسر بذلك.

القسم الرابع: لو التي للتمني:

نحو: "لو تأتينا فتحدثنا"، كما تقول: "ليتك تأتينا فتحدثنا". ومن ذلك: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ﴾[الشعراء:١٠٢].

واختُلِف فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها قسم برأسه، فلا تجاب كجواب الامتناعية، نص عليه ابن الضائع، وابن هشام الخضراوي.

الثاني: أنّها الامتناعية، أشربت معنى التمني. قال بعضهم: وهو الصحيح.

الثالث: أنّها المصدرية، أغنت عن التمني، لكونها لا تقع غالبًا إلا بعد مفهم تمن، وهو قول ابن مالك. ونص على أنّ (لو) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[الشعراء:١٠٢] مصدرية.

وذكر بعضهم لـ(لو) قسمًا آخر، وهو أن تكون للتقليل:

كقولك: "أعط المساكين ولو واحدًا"، و"صل ولو الفريضة"، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾[النساء:١٣٥]، وهذا القسم عند التحقيق، ليس بخارج عما تقدم. والله أعلم.

لا

حرف، وأصول أقسامه ثلاثة: لا النافية، ولا الناهية، ولا الزائدة.

القسم الأول: (لا) النافية:

فأما (لا) النافية فلها ثلاثة أقسام:

الأول: العاملة عمل إنّ:

وهي (لا) النافية للجنس، ولا تعمل إلا في نكرة.

فإن كان مفردًا، بني معها على الفتح، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة:٢]، وهو رأي أكثر البصريين.

وذهب الجرميّ، والزجاج، وابن درستويه من البصريين، إلى أنّ فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفًا، ونُسب إلى الكوفيين.

والمختار عندي هو الأول؛ لأدلة ذكرتها بالتفصيل في كتابي "آراء ابن درستوية النحوية والتصريفية".

وإن كان مضافًا، أو شبيهًا به، نصب، ولم يُبْن، لئلا يلزم تركيب أكثر من شيئين. **نحو:** "لا طالب علم محروم"، و"لا خيرًا من زيد حاضر".

ويتعلق باسم (لا) هذه وخبرها، أحكام ذكرتها بالتفصيل في كتابي "أصول المسائل النحوية".

الثاني: **العاملة عمل ليس**:

ولا تعمل أيضًا إلا في النكرة، كقول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقول الآخر:

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل ... فبوئت حصنًا بالكماة حصينا

وأجاز ابن جني إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة، ووافقه ابن مالك. وذكره ابن الشجري، في قول النابغة الجعدي:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا في حبها متراخيا

والبيت محتمل للتأويل، قال ابن مالك: وقد قاس عليه المتنبي، في قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى ... فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا

ومنع المبرد، والأخفش، إعمال لا عمل ليس، والسماع المتقدم يرد عليهما.

الثالث: **النافية غير العاملة**:

ولها ثلاثة أنواع: **عاطفة، وجوابية، وغيرهما.**

• **العاطفة**:

تشرك في الإعراب، دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب، **نحو**: "يقوم زيد لا عمرو". وبعد الأمر، **نحو**: "اضرب زيدًا لا عمرًا"، وبعد النداء، **نحو**: "يا زيد لا عمرو".

ولا يعطف بها بعد نفي، ولا نهي.

المعطوف بـ(لا): إما مفرد، نحو: "يقوم زيد لا عمرو".

وإما جملة لها محل من الإعراب، نحو: "زيد يقوم لا يقعد"، ولا يعطف بها فعل ماض على ماض، لئلا يلتبس الخبر بالطلب؛ لا تقول: "قام زيد لا قعد"، وأجاز بعض النحويين: "قام زيد لا قعد"، إذا قرنت به قرينة تدل على أنّه إخبار لا دعاء.

أما إذا كانت الجملة ليس لها محلّ من الإعراب، فلا تكون عاطفة، ولذلك يجب تكرارها، في **نحو**: "زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر"، لأنّ الجملة مستأنفة، ولذلك يجوز الابتداء بها.

• **الجوابية**:

نقيضة نعم. كقولك (لا) في جواب: "هل قام زيد؟" وهي نائبة مناب الجملة.

وزعم ابن طلحة أنّ الكلمة الواحدة، وجودًا وتقديرًا، تكون كلامًا، إذا نابت مناب الكلام، نحو (نعم ولا) في الجواب، وهو فاسد. وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعد (نعم ولا).

• **أما النافية، غير العاطفة والجوابية**:

فإنها تدخل على الأسماء، والأفعال.

– **فإذا دخلت على الفعل**، فالغالب أن يكون مضارعًا، ونص الزمخشري، ومعظم المتأخرين، على أنها تخلصه للاستقبال، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وذهب الأخفش، والمبرد، وتبعهما ابن مالك، إلى أنّ ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها للحال.

وقد تدخل (لا) النافية على الماضي قليلًا، والأكثر حينئذ أن تكون مكررة، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١﴾[القيامة:٣١]، وقد جاءت غير مكررة، في قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ۝١١﴾[البلد:١١].

- **وإذا دخلت على الأسماء**، فيليها المبتدأ، **نحو**: "لا زيد في الدار ولا عمرو"، والخبر المقدم، **نحو**: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ۝٤٧﴾[الصافات:٤٧]، ويجب تكرارها في ذلك.

القسم الثاني: (لا) الناهية:

وأما (لا) الناهية: فحرف، يجزم الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، **نحو**: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾[القصص:٧]. وترد للدعاء، **نحو**: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة:٢٨٦]، ولذلك قال بعضهم: (لا) الطلبية، ليشمل النهي وغيره.

القسم الثالث: (لا) الزائدة:

وأما (لا) الزائدة فلها ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون زائدة، من جهة اللفظ، فقط:

كقولهم: "جئت بلا زاد"، و"غضبت من لا شيء". فـ(لا) في ذلك زائدة، من جهة اللفظ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة، من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي، ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما ذكرنا.

الثاني: أن تكون زائدة، لتوكيد النفي:

نحو: "ما يستوي زيد ولا عمرو"، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[الفاتحة:٧]، فـ(لا) زائدة، لتوكيد النفي، قالوا: وتعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف "الضالين" على "الذين".

الثالث: **أن تكون زائدة، دخولها كخروجها**:

وهذا مما لا يقاس عليه. ومنه قول الشاعر:

تذكرت ليلى فاعترتني صبابة وكاد ضمير القلب لا يتقطع

ومن زيادة (لا) قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[الحديد:٢٩]، أي: يعلم، نص على ذلك الأئمة، وجعل كثير منهم (لا) زائدة، في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾[الأعراف:١٢]، وفي قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ٩٥﴾[الأنبياء:٩٥].

وتأول ذلك بعض المعربين، وهو أولى من دعوى الزيادة، ولذا قلت: لا يقاس عليه. والله أعلم.

مذ

فـ(مذ) الحرفية حرف جرّ، ولها ثلاثة معان:

الأول: ابتداء الغاية:

وذلك إن كان الزمان ماضيًا، كقول الشاعر:

لمن الدّيار بقنّة الحجر أقوين مذ حِججٍ ومذ دهرِ

والثاني: بمعنى (في) الظرفية:

إن كان الزمان حاضرًا، **نحو**: "مذ يومِنا".

والثالث: بمعنى (من) و(إلى) معًا:

وذلك إن كان المجرور معدودًا، **نحو**: "مذ يومين".

قلت: ذهب بعض النحاة إلى أنّه اسم في كل موضع، وإذا انجر ما بعده، فهو ظرف مضاف، والمجرور بعده مجرور بالإضافة، وهو قول ضعيف.

والصواب: أنّ (مذ) إذا انجر ما بعده، فهو حرف جر، وما بعده مجرور به، وذلك لأدلة ذكرتها في كتابي "آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية"، والله أعلم.

مــع

لها حالان:

الأول: أن تكون ساكنة العين:

وهي لغة ربيعة، يبنونها على السكون قبل متحرك، ويكسرون قبل ساكن.

واختلف في (مع) الساكنة العين:

فقيل: **هي حرف جر**، وزعم أبو جعفر النحاس، أنّ الإجماع منعقد على حرفيتها، إذا كانت ساكنة.

قال المراديّ: والصحيح أنّها اسم، وكلام سيبويه مشعر باسميتها.

والثاني: أن تكون مفتوحة العين:

وهي حينئذٍ اسم، لا أعلم في ذلك خلافًا.

- **تنبيهان:**

الأول: إذا أفردت (مع) عن الإضافة نُونت، **نحو**: "قام زيد وعمرو معًا"، والأكثر حينئذ أن تكون حالًا.

واختلف في حركة (مع) إذا نونت:

فذهب الخليل، وسيبويه، إلى أنّها فتحة إعراب، والكلمة ثنائية حالة الإفراد، كما كانت حالة الإضافة.

وذهب يونس، والأخفش، إلى أنّ الفتحة فيها كفتحة تاء "فتى"؛ لأنّها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة، فصارت اسمًا مقصورًا، قال ابن مالك: وهو الصحيح، لقولهم: "الزيدان معًا"، و"الزيدون معًا". فيوقعون معًا في موضع رفع، كما توقع الأسماءِ المقصورة، **نحو**: "هم عِدىً".

ولو كان باقيًا على النقص لقيل: "الزيدان معٌ"، كما يقال: "هم يدٌ واحدة على من سواهم".

والثاني: **قال ابن مالك**: إنّ (معًا) إذا أفردت تساوي جميعًا معنى، ورد عليه بأنّ بينهما فرقًا؛ **قال ثعلب**: إذا قلت: "قام زيد وعمرو جميعًا"، احتمل أن يكون القيام في وقتين، وأن يكون في وقت واحد، وإذا قلت: "قام زيد وعمرو معًا"، فلا يكون إلا في وقت واحد. والله سبحانه أعلم.

مــن

حرف جر، له خمسة عشر معنى:

الأول: ابتداء الغاية:

في المكان اتفاقًا، **نحو**: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[الإسراء:١].

وكذا فيما نزل منزلة المكان، **نحو**: "من فلان إلى فلان".

وفي الزمان خلاف:

فمذهب البصريين، ومنهم سيبويه المنعُ، واختاره ابن عصفور، وابن أبي الربيع، والمالقي.

ومذهب الكوفيين الجواز، ووافقهم المبرد، وابن درستويه، وصححه ابن مالك.

والراجح عندي: الجواز، لكثرة شواهده، وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسّف، ثم إنّ التأويل إنّما يسوغ في القليل والنادر، لا الكثير، وقد ذكرت هذه المسألة بالتفصيل في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي"، والله أعلم.

الثاني: التبعيض:

نحو: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾[البقرة:٢٥٣]. وعلامتها: جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)، ومجيئها للتبعيض كثير.

الثالث: بيان الجنس:

نحو: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[الحج:٣٠]، ﴿وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرًا مِّن سُندُسٍ﴾[الكهف:٣١]. قالوا: وعلامتها: أن يحسن جعل (الذي) مكانها، لأن المعنى:

"فاجتنبوا الرجس، الذي هو وثن"، ومجيئها لبيان الجنس مشهور في كتب المعربين، وقال به قوم من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة.

الرابع: التعليل:

نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[البقرة:١٩]، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[المائدة:٣٢]، ﴿لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٧٤].

الخامس: البدل:

نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾[التوبة:٣٨] أي: بدل الآخرة، و﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾[الزخرف:٦٠]، أي: بدلكم.

السادس: المجاوزة:

فتكون بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ﴾[قريش:٤]، أي: عن جوع. وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[الزمر:٢٢]، أي: عن ذكر الله. وقول العرب: "حدثته من فلان"، أي: عن فلان.

قال ابن مالك: ولهذا المعنى صاحبت أفعل التفضيل؛ فإنّ القائل: "زيد أفضل من عمرو"، كأنه قال: جاوز زيد عمرًا في الفضل أو الانحطاط.

قلت: اختلف في معنى (من) المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل:

فمذهب سيبويه أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض.

ومذهب المبرد أنّها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وصححه ابن عصفور.

السابع: الانتهاء:

وقد أشار سيبويه إلى أنّ من معاني (من) الانتهاء، فقال: وتقول: "رأيته من ذلك الموضع"، تجعله غاية رؤيتك، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء. وتقول: "رأيت الهلال من داري من خلل السحاب". فـ(من) الأولى لابتداء الغاية، والثانية لانتهاء الغاية.

قال ابن السراج: وهذا يخلط معنى (من) بمعنى (إلى)، والجيد أن تكون (من) الثانية لابتداء الغاية في الظهور، أو بدلًا من الأولى.

وكون (من) لانتهاء الغاية، هو قول الكوفيين، ورد المغاربة هذا المعنى، وتأولوا ما استدل به مثبتوه.

الثامن: أن تكون للغاية ابتداء وانتهاء معًا:

نحو: "أخذت من الصندوق"، ذكره بعض المتأخرين، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم.

قال: معناه أنّه محل لابتداء الغاية وانتهائها معًا، فعلى هذا تكون (من) في أكثر المواضع لابتداء الغاية فقط، وفي بعضها لابتدائها وانتهائها معًا.

التاسع: الاستعلاء:

نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[الأنبياء:٧٧] أي: على القوم. كذا قال الأخفش. والأحسن أن يضمن الفعل معنى فعل آخر، أي: منعناه بالنصر من القوم.

العاشر: الفصل:

نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[البقرة:٢٢٠]، و﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[آل عمران:١٧٩].

وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين. وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد، **نحو**: "لا يعرف زيدًا من عمرو".

الحادي عشر: موافقة الباء:

نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[الشورى:٤٥]. قال الأخفش: قال يونس: أي: بطرف خفي. كما تقول العرب: "ضربته من السيف"، أي: بالسيف. وهذا قول كوفي. ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية.

الثاني عشر: أن تكون بمعنى في:

ومنه قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[فاطر:٤٠]، أي: في الأرض، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[الجمعة:٩]، قال ابن هشام في المغني: "والظاهر في الأولى أنها لبيان الجنس، مثلها في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[البقرة:١٠٦]".

وكونها بمعنى (في) منقول عن الكوفيين.

الرابع عشر: أن تكون للقسم:

ولا تدخل إلا على الرب، فيقال: "من ربي لأفعلن". بكسر الميم وضمها. وسيأتي بيان ذلك.

- **تنبيه:**

قال المرادي: "ولم يثبت أكثر النحويين لـ(من) جميع هذه المعاني، وتأولوا كثيرًا من ذلك على التضمين، أو غيره، وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن

سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أنّ التبعيض من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية؛ فإنك إذا قلت: "أكلت من الرغيف"، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية".

الخامس عشر: الزائدة:

ولها معنيان:

الأول: زائدة لتوكيد الاستغراق:

وهي الداخلة على الأسماء، الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، **نحو**: "ما قام من أحد". فهي مزيدة هنا، لمجرد التوكيد، لأن ما قام من أحد، وما قام أحد، سيان في إفهام العموم، دون احتمال.

الثاني: زائدة لتفيد التنصيص على العموم:

وتسمى الزائدة، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، **نحو**: "ما في الدار من رجل". فهذه تفيد التنصيص على العموم، لأن "ما في الدار رجل" محتمل لنفي الجنس، على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد. ولذلك يجوز أن يقال: "ما قام رجل بل رجلان". فلما زيدت (من)، صار نصًا في العموم، ولم يبق فيه احتمال.

واعلم أنّ (مِن) لا تزاد عند سيبويه، وجمهور البصريين، إلا بشرطين:

- **الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب**. ونعني بغير الموجب: **النفي**، **نحو**: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[الأعراف:٥٩].

والنهي، **نحو**: "لا يقم من أحد".

والاستفهام، نحو: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾[فاطر:٣]، ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام، إنما يحفظ في (هل).

• **والثاني: أن يكون مجرورها نكرة**، كما مُثل.

وذهب الكوفيون إلى أنّها تزاد، بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها.

قال المراديّ: "قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس هو مذهب جميعهم، لأنّ الكسائي وهشامًا يريان زيادتها، بلا شرط، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، وإليه ذهب ابن مالك؛ قال لثبوت السماع بذلك، نظمًا ونثرًا، فمن النثر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٣٤﴾[الأنعام:٣٤]، وقوله: ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ﴾[الكهف:٣١]، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ﴾[البقرة:٢٧١]، وقوله: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾[الأحقاف:٣١]. ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:

وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر

وذكر غير ذلك من الشواهد، التي ظاهرها الزيادة. وتأول المانعون هذه الآيات ونحوها، بما هو مشهور".

مُنْ بضم الميم

لفظ مختلف فيه:

فقيل: هو حرف جر، مختص بالقسم، ولا يدخل إلا على الرب. فيقال: "من ربي لأفعلن".

وقيل: هو اسم، وهو بقية "ايَمن"، لكثرة تصرفهم فيها، واحتج على ذلك بأنّ (من) بضم الميم، لم يثبت حرفيتها في غير هذا الموضع، ورُدّ بدخولها على الرب، و(ايَمن) لا تدخل عليه، وبأنّها لو كانت اسمًا لأعربت، لأنّ المعرب لا يزيله عن إعرابه حذف شيء منه.

وذكر ابن مالك في باب حروف الجر من التسهيل، أنّ (مُن) هذه حرف، قال: وتختص مكسورة الميم، ومضمومتها، في القسم بالرب.

ما

(ما) الحرفية لها ثلاثة أقسام: نافية، ومصدرية، وزائدة.

(ما) النافية:

فالنافية قسمان: عاملة، وغير عاملة.

العاملة: هي (ما) الحجازية:

وهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، عند أهل الحجاز. قيل: وأهل تهامة. قال صاحب كتاب رصف المباني: أهل الحجاز ونجد.

وإنما عملت عندهم -مع أنّها حرف لا يختص، والأصل في كل حرف لا يختص أنّه لا يعمل- لأنّها شابهت (ليس) في النفي، وفي كونها لنفي الحال غالبًا، وفي دخولها على جملة اسمية.

ولعملها عندهم شروط، ذكرتها في كتابي "أصول المسائل النحوية".

وأما غير العاملة، فهي الداخلة على الفعل، نحو: "ما قام زيد" و"ما يقوم عمرو"، فهذه لا خلاف بينهم في أنها لا عمل لها.

فإذا دخلت على الفعل الماضي، بقي على مضيّه، وإذا دخلت على المضارع، خلصته للحال، عند الأكثر.

(ما) المصدرية:

وأما المصدرية فقسمان: وقتية، وغير وقتية:

الوقتية:

هي التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان. كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[هود:١٠٧]، وتسمى ظرفية أيضًا، ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية، خلافًا للزمخشري، في زعمه أنّ (أنْ) تشاركها في هذا المعنى.

وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[البقرة:٢٥٨]، و﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[النساء:٩٢]، أي: وقت إيتائه، وحين تصدقهم. وقال في قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾[غافر:٢٨]: ولك أن تقدر مضافًا محذوفًا، أي: وقت أن يقول.

قال المراديّ: ومعنى التعليل في هذه الآيات، ظاهر. فلا يعدل عنه.

غير الوقتية:

هي التي تقدر مع صلتها، بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، **نحو**: "يعجبني ما صنعت"، أي صنعك. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[التوبة:٢٥]، وقول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

واعلم أن (ما) المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع، ولا توصل بالأمر، وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف.

ومذهب سيبويه والجمهور أن (ما) المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير، من صلتها. **وذهب الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين**، إلى أنّها اسم، فتفتقر إلى ضمير. فإذا قلت: "يعجبني ما صنعت"، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنعك. وعند الأخفش: الصنع الذي صنعته.

(ما) الزائدة:

وأما الزائدة، فلها أربعة أقسام:

الأول: أن تكون زائدة لمجرد التوكيد:

وهي التي دُخُولُها في الكلام كخروجها، **نحو:** ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[آل عمران:١٥٩]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون:٤٠]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾[نوح:٢٥]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[الأنفال:٥٨]، ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ﴾[التوبة:١٢٤]، وزيادتها بعد (إن الشرطية وإذا) كثيرة.

الثاني: أن تكون كافة:

وهي تقع بعد إنّ وأخواتها. **نحو:** ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١]. وبعد (رب)، وكاف التشبيه في الأكثر. وقد جاءت (ما) الكافة أيضًا بعد الفعل (قَلّ)، إذا أريد به النفي، **نحو:** "قلّما يقول ذلك أحد".

الثالث: أن تكون عوضًا:

وهي ضربان: عوض من فعل، وعوض من الإضافة:

فالأول كقولهم: "أما أنت منطلقًا انطلقت"، والأصل: لأن كنت منطلقًا انطلقت، فحذفت لام التعليل، وحذفت كان، فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله، وجيء بـ(ما) عوضًا من (كان).

والثاني كقولهم: (حيثما، وإذا ما)، فما فيهما عوض من الإضافة، لأنّه قصد الجزم بهما، قطعًا عن الإضافة، وجيء بـ(ما) عوضًا منها.

الرابع: أن تكون منبهة على وصف لائق:

قال ابن السيد: وهي ثلاثة أقسام:

- **قسم للتعظيم والتهويل**، كقول الشاعر:

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود

- **وقسم يراد به التحقير**، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: "وهل أعطيت إلا عطية ما؟".

- **وقسم يراد به التنويع**، كقولك: "ضربته ضربًا ما". أي: نوعًا من الضرب.

هل

حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال، لطلب التصديق الموجب، لا غير، **نحو**: "هل قام زيد؟" و"هل زيد قائم؟"، فتساوي الهمزة في ذلك.

وتنفرد الهمزة، بأنها ترد لطلب التصور، **نحو**: "أزيد في الدار أم عمرو؟" ولذلك انفردت بمعادلة (أم) المتصلة؛ لأنها يطلب بها تعيين أحد الأمرين، و(هل) لا يطلب بها ذلك.

وانفردت الهمزة أيضًا بأنها تدخل على المنفي، **نحو**: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[الزمر:٣٦]، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (١)﴾[الشرح:١]. ولا تدخل (هل) على منفي.

والأصل في (هل) أن تكون للاستفهام، وقد ترد لمعان أخر:

الأول: النفي:

نحو قولك: "هل يقدر على هذا غيري"، أي: ما يقدر، ويعين ذلك دخول إلا، **نحو**: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ (١٧)﴾[سبأ:١٧].

الثاني: أن تكون بمعنى قد:

ذكر هذا قوم من النحويين، منهم ابن مالك. وقال به الكسائي، والفراء، وبعض المفسرين، في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[الإنسان:١].

الثالث: أن تكون بمعنى إن:

زعم بعضهم أنّ (هل) في قوله تعالى: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ٥﴾[الفجر:٥] بمعنى (إنّ)، ولذلك يتلقى بها القسم، كما يتلقى بـ(إنّ)، وهو قول ضعيف.

الرابع: أن تكون للتقرير والإثبات:

ذكره بعضهم في قوله تعالى: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ٥﴾[الفجر:٥]، وفي قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[الإنسان:١]، وذكر بعض النحويين أنّ (هل) لم تستعمل للتقرير، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة.

الخامس: أن تكون للأمر:

كقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ٩١﴾[المائدة:٩١]. فهذا صورته صورة الاستفهام، ومعناه الأمر، أي: انتهوا. والله أعلم.

هـا

(ها) الحرفية حرف تنبيه، ويطرد في أربعة مواضع:

الأول: مع اسم الإشارة:

نحو: "هذا". ويكثر في المجرد من الكاف، ويقل في المقرون بالكاف، ويمتنع في المقرون بالكاف واللام، فلا يقال: "هذا لك"، لكثرة الزوائد.

الثاني: مع أي في النداء:

نحو: "يا أيها الرجل"، وحرف التنبيه لازم في هذا الموضع، لأنه كالصلة لـ(أي)، بسبب ما فاتها من الإضافة، ولذلك يقول المعربون فيه: ها صلة وتنبيه.

الثالث: مع ضمير الرفع المنفصل:

إذا كان مبتدأ مخبرًا عنه باسم الإشارة، **نحو**: "ها أنا ذا"، و"ها أنتم أولاء".

الرابع: مع اسم الله في القسم:

نحو: "ها الله"، وفيه أربعة أوجه:

قطع الهمزة، ووصلها، كلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها.

وهل الجر بها، أو بحرف القسم المحذوف؟ خلاف.

هو وهي وهم

تكون حروفًا عند الكوفيين، إذا وقعت فصلًا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، **نحو**: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[الأنفال:٣٢]، و﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾[المائدة:١١٧]، ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥٨﴾[القصص:٥٨]، وما أشبه ذلك، وهو مذهب أكثر النحويين، وصححه ابن عصفور.

ومذهب البصريين أنّ هذه مضمرات، باقية على اسميتها، وأنها لا محل لها من الإعراب.

وا

حرف نداء، مختص بباب الندبة، فلا ينادى به إلا المندوب. **نحو**: "وازيداه".

والندبة هي: نداء المتفجع عليه، والمتوجع منه.

وي

المعروف أنها اسم فعل، بمعنى: "أعجب"، وذكر صاحب رصف المباني: أن (وي) حرف تنبيه، معناها التنبيه على الزجر، كما أنّ (ها) معناها التنبيه على الحض.

يا

حرف تنبيه. وهي قسمان:

الأول: أن تكون لتنبيه المنادى:

نحو: "يا زيد"، فهي في هذا حرف نداء، وهي أم باب النداء، فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت (وا) في باب الندبة.

وهي لنداء البعيد مسافة أو حكمًا، وقد ينادى بها القريب، توكيدًا.

ومذهب سيبويه: أنّ ما عدا الهمزة من حروف النداء، فهو للبعيد، إلا أنّه يجوز نداء القريب بما للبعيد، على سبيل التوكيد.

وقيل: (يا) مشتركة؛ ينادى بها القريب، والبعيد، لكثرة استعمالها.

الثاني: أن تكون لمجرد التنبيه، لا للنداء:

ويليها أحد خمسة أشياء:

الأمر:

نحو: ﴿**أَلَا يَا سْجُدُوا**﴾[النمل:٢٥] في قراءة الكسائي.

والدعاء:

كقول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

وليت:

نحو: ﴿يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[النساء:٧٣].

ورُبّ:

نحو: "يا رب سار بات ما توسدا".

وحبذا:

كقول الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا

فـ(يا) في هذه المواضع حرف تنبيه، لا حرف نداء، هذا مذهب قوم من النحويين.

قال بعضهم: وهو الصحيح.

وذهب آخرون إلى أنّها في ذلك حرف نداء، والمنادى محذوف. والتقدير: "ألا يا هؤلاء اسجدوا"، وكذلك تقدر في سائرها.

الباب الثالث

في الثلاثي

أجل

حرف جواب مثل (نعم).

تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق الطلب. تقول لمن قال: "قام زيد؟ أجل". ولمن قال: "اضرب زيدًا؟ أجل".

قال صاحب رصف المباني: ولا تكون جوابًا للنفي، ولا للنهي.

وقال غيره: (أجل) لتصديق الخبر، ماضيًا كان أو غيره، موجبًا أو غيره، ولا تجيء جوابًا للاستفهام.

وعن الأخفش: أنها تكون في الخبر والاستفهام، إلا أنها في الخبر أحسن من (نَعم)، و(نَعم) في الاستفهام أحسن منها، فإذا قال: "أنت سوف تذهب، قلت: (أجل)". وكان أحسن من (نعم)، وإذا قال: "أتذهب؟ قلت: نعم". وكان أحسن من أجل.

إذن

حرف ينصب الفعل المضارع، بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الفعل مستقبلًا. فإن كان حالًا رفع، كقولك لمن يحدثك: "إذًا أظنك صادقًا".

الثاني: أن تكون مُصدّرة. فإن تأخرت ألغيت حتمًا، **نحو**: "أكرمك إذًا".

الثالث: ألا يفصل بينهما وبين الفعل بغير القسم. فإن فصل بينهما بغيره ألغيت، **نحو**: "إذًا زيد يكرمك". وإن فصل بالقسم لم يعتبر، **نحو**: "إذن، والله، أكرمك".

ويتعلق بإذن مسائل:

الأولى: مذهب الجمهور أنها حرف، كما تقدم. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، وأصلها (إذا). والأصل أن تقول: "إذا جئتني أكرمتك". فحذف ما يضاف إليه، وعوض منه التنوين.

الثانية: قال سيبويه في (إذن): معناها الجواب والجزاء. فحمله قوم، منهم الشلوبين، على ظاهره، وقال: إنها للجواب والجزاء، في كل موضع. وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك. وحمله الفارسي على أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو أن يقول القائل: "أحبك: فتقول: إذًا أظنك صادقًا". فلا يتصور هنا الجزاء.

الثالثة: اختلف النحويون في الوقف على إذن:

فذهب الجمهور إلى أنها يوقف عليها بالألف، لشبهها بالمنون المنصوب.

وذهب بعضهم إلى أنها يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أن ولن)، ونقل عن المازني والمبرد.

الرابعة: اختلف النحويون أيضًا في رسمها، على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف. ونسب هذا القول إلى المازني، وفيه نظر، لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون، كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف.

والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون. وعن المبرد: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف، لأنها مثل (أن ولن)، ولا يدخل التنوين في الحروف.

والثالث: التفصيل، فإن ألغيت كتبت بالألف، لضعفها، وإن عملت كتبت بالنون.

وقال صاحب رصف المباني: "والذي عندي، فيها الاختيار، أن ينظر، فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف، وإذا وقف عليها كتبت بالألف، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة، مثل: دمًا، ويدًا".

إذا

وأما (إذا) **الحرفية** فقسم واحد، وهي الفجائية.

والفرق بينها وبين (إذا) الشرطية من خمسة أوجه:

الأول: أنّ (إذا) الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، و(إذا) الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية.

والثاني: أنّ (إذا) الشرطية تحتاج إلى جواب، و(إذا) الفجائية لا جواب لها.

والثالث: أنّ (إذا) الشرطية للاستقبال، و(إذا) الفجائية للحال.

والرابع: أنّ الجملة بعد (إذا) الشرطية، في موضع خفض بالإضافة، والجملة بعد (إذا) الفجائية، لا موضع لها.

والخامس: أنّ (إذا) الشرطية تقع صدر الكلام، و(إذا) الفجائية لا تقع صدرًا.

واختلف النحويون في (إذا) الفجائية، على ثلاثة أقوال:

الأول: **أنها ظرف زمان**، وهو مذهب الزجاج، والرياشي، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ونسب إلى المبرد. قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه.

والثاني: **أنّها ظرف مكان**، وهو مذهب المبرد، والفارسي، وابن جني، ونسب إلى سيبويه.

والثالث: **أنّها حرف**، وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين، في أحد قوليه. وإليه ذهب ابن مالك، وهو المختار عندي، والله أعلم.

ألا

حرف، يرد لثلاثة معان:

الأول: استفتاح الكلام وتنبيه المخاطب:

وهي تدخل على الجملة الاسمية، **نحو**: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[يونس:٦٢]، والفعلية **نحو**: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾[هود:٨].
وعلامتها صحة الكلام بدونها.

الثاني: العرض:

وهذه مختصة بالأفعال، **نحو**: "ألا تنزل عندنا فتحدث"، وإن وليها اسم فعلى إضمار فعل، كقول الشاعر:

ألا رجلًا جزاه الله خيرًا   يدل على محصلة تبيت

التقدير: ألا تروني رجلًا.

وقد تذكر (ألا) هذه مع أحرف التحضيض، لكونها للطلب، ولكن التحضيض أشد توكيدًا من العرض، والفرق بينهما: أنك في العرض تعرض عليه الشيء، لينظر فيه، وفي التحضيض تقول: الأولى لك أن تفعل، فلا يفوتنك.

قال ابن الخباز: من الناس من جعله يعني: العرض - استفهامًا، ومنهم من جعله قسمًا برأسه؟.

وما ذكره ابن الحاجب، من دخول (ألا) التي للعرض على الاسم، وتركيبه معها، **نحو**: "ألا نزول عندنا"، غيرُ ثابت، بل هي مختصة بالفعل، كما تقدم.

و(ألا) **هذه مركبة، قال ابن مالك:** (ألا) التي للعرض مركبة من (لا) النافية والهمزة، بخلاف التي للاستفتاح، فإنها غير مركبة. قال الشيخ أبو حيان: الذي أذهب إليه أنها بسيطة.

قلت: وهو ظاهر كلام صاحب رصف المباني، والله أعلم.

الثالث: الجواب:

كقول القائل: "ألم تقم. فتقول: ألا"، فتكون حرف جواب بمعنى: "بلى". ذكره صاحب رصف المباني، وقال: إنه قليل شاذ.

واعلم أنّ ألا قد تكون كلمتين: إحداهما همزة الاستفهام، والأخرى (لا) النافية، فلا تعد حينئذ حرفًا واحدًا، بل حرفين، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: **أن يقصد بها مجرد الاستفهام عن النفي، نحو:** "ألا رجل في الدار". ومنه قول الشاعر:

ألا اصطبار لسلمى، أم لها جلد

الثاني: أن يقصد بها التوبيخ، كقول حسان:

ألا طعان، ألا فرسان عادية

الثالث: أن يقصد بها التمني، كقول الشاعر:

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

فـ(ألا) في المواضع الثلاثة مركبة، بغير إشكال، و(لا) باقية على حكمها الذي لها، قبل دخول الهمزة. ولذلك بني الاسم معها، وذلك واضح. والله أعلم.

إلـى

حرف جر، يرد لمعان ثمانية:

الأول: انتهاء الغاية في الزمان، والمكان، وغيرهما:

وهو أصل معانيها.

وفي دخول ما بعدها، في حكم ما قبلها، أقوال: ثالثها: إن كان من جنس الأول دخل، وإلا فلا، وهذا الخلاف عند عدم القرينة.

والصحيح: أنّه لا يدخل، وهو قول أكثر المحققين؛ لأنّ الأكثر مع القرينة ألا يدخل، فيحمل عند عدمها على الأكثر.

الثاني: أن تكون بمعنى مع:

كقوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[آل عمران:٥٢]. قال الفراء: قال المفسرون: أي: مع الله، وهو وجه حسن. قال: وإنما تجعل إلى كـ(مع)، إذا ضممت شيئًا إلى شيء، كقول العرب: "الذود إلى الذود إبل". قال: فإن لم يكن ضم لم تكن (إلى) كـ(مع). فلا يقال في "مع فلان مال كثير": إلى فلان مال كثير. انتهى.

وكون (إلى) بمعنى (مع)، حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين.

الثالث: التبيين:

وهي المبينة لفاعليّة مجرورها بعد ما يفيد حبًّا أو بغضًا، من فعل تعجب، أو اسم تفضيل، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[يوسف:٣٣].

الرابع: موافقة اللام:

مثله ابن مالك بقوله: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[النمل:٣٣]، لأن اللام في هذا هي الأصل، وبقوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾[يونس:٢٥]، وقال بعضهم: (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[النمل:٣٣] لانتهاء الغاية، على أصلها، والمعنى: والأمر منته إليك. ويقولون: "أحمد إليك اللهَ سبحانه"، أي: أنهي حمْدَه إليك.

الخامس: موافقة في:

ذكره ابن قتيبة، وابن مالك. كقول النابغة:

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب

أي: في الناس. قال ابن مالك: ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[النساء:٨٧]، واستدل بعضهم على ذلك، بقوله تعالى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾[النازعات:١٨].

السادس: موافقة مِن الابتدائية:

كقول ابن أحمر:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إليّ ابنُ أحمرا؟

أي: مني.

هذا قول الكوفيين، وتبعهم ابن مالك. وخرج على التضمين، أي: فلا يأتي إلي الرواء.

السابع: موافقة عند:

كقول أبي كبير الهذلي:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إليّ من الرحيق السلسل

أي: عندي.

واعلم أنّ أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية، وجميع هذه الشواهد عندهم متأول.

الثامن: أن تكون زائدة:

وهذا لا يقول به الجمهور، وإنما قال به الفراء، واستدل بقراءة من قرأ: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ﴾[إبراهيم:٣٧] بفتح الواو، وخُرجت هذه القراءة على تضمين تهوى معنى: تميل.

أما

حرف، له ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون حرف استفتاح:

مثل (ألا)، وكثر قبل القسم، **نحو**: "أما والله لقد كان كذا وكذا". كما كثر (ألا) قبل النداء، **نحو**: "ألا يا زيد". وقد تبدل همزة (أما) هاء، أو عينًا، فيقال: "هما والله"، و"عما والله"، وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاثة، فيقال: "أم والله"، و"هم والله"، و"عم والله".

الثاني: أن تكون بمعنى حقًا:

روى سيبويه في "أمَا إنك ذاهب" الكسر على أنها حرف استفتاح كـ(ألا)، والفتح على جعل (أما) بمعنى حقًا، فتفتح بعدها، كما تفتح بعد حقًا، لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، وحقًا مصدر واقع ظرفًا مخبرًا به.

الثالث: أن تكون للعرض:

ذكر هذا القسم صاحب رصف المباني، ومثله بقوله: "أما تقوم"، و"أما تقعد". والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، لترى هل يفعلهما، أو لا. قال: فلا يكون بعدها إلا الفعل، كـ(ألا) المذكورة، فإن أتى بعدها الاسم، فعلى تقدير الفعل. فتقول: "أما زيدًا"، "أما عمرًا"، والمعنى: أما تبصر زيدًا. أو نحو ذلك، من تقدير الفعل الذي تدل عليه قرينة الكلام.

قال المرادي: "وكون (أما) حرف عرض، لم أره في كلام غيره. والظاهر: أن (أما) في هذه المثل التي مثل بها، مركبة من الهمزة و(ما) النافية. فهي كلمتان".

أراد (أما) فحذف الهمزة. والله أعلم.

إنَّ

حرف، له قسمان:

الأول: أن يكون حرف توكيد:

ينصب الاسم ويرفع الخبر، **نحو**: "إن زيدًا ذاهب"، خلافًا للكوفيين، في قولهم: إنها لم تعمل في الخبر شيئًا، بل هو باق على رفعه قبل دخولها.

وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معًا بـ(إنّ) وأخواتها، وأجازه الفراء في (ليت) خاصة.

قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك، في (إنّ) وأخواتها، ابن سلام في طبقات الشعراء، وزعم أنّها لغة رؤبة وقومه.

وقال ابن السيد: نصب خبر (إنّ) وأخواتها، لغة قوم من العرب.

والجمهور على أن ذلك لا يجوز. ومن شواهد نصب خبر (إن)، قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا إنّ حراسَنا أسدا

وأوله المانعون على أنّه حال، والخبر محذوف، أي: تلقاهم أسدًا، أو خبر كان محذوفة، أي: كانوا أسدًا.

مسألة:

اشتهر في كلام المتأخرين، من أهل النحو، أنّ (إنما) تفيد الحصر.

قال الشيخ أبو حيان: والذي تقرر، في علم النحو، أنّ (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها، كافة لها عن العمل، فإن فهم حصر، فمن سياق الكلام، لا منها، ولو أفادت الحصر، لأفادته أخواتها المكفوفة بـ(ما).

وقال ابن عطية: إنما لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع. ويصلح مع ذلك، للحصر. فإذا دخل في قصة، وساعد معناها على الانحصار، صح ذلك وترتب، كقوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾[الكهف:١١٠]، وغير ذلك من الأمثلة. وإذا كانت القصة لا يتأتى فيها الانحصار، بقيت (إنما) للمبالغة فقط، كقوله عليه السلام: «إنما الربا في النسيئة».

القسم الثاني: أن تكون حرف جواب، بمعنى نعم:

ذكر ذلك سيبويه، والأخفش، وحمل المبرد على ذلك، قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه:٦٣]. وأنكر أبو عبيدة أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم).

أنّ المفتوحة الهمزة

لها قسمان:

القسم الأول: أن تكون حرف توكيد:

تنصب الاسم، وترفع الخبر، مثل (إنّ) المكسورة، التي تقدم ذكرها.

و(أنّ) المفتوحة من الأحرف المصدريات، ونص النحويون على أنّها تفيد التوكيد، كـ(إنّ) المكسورة.

واختلف في المفتوحة الهمزة:

فقيل: هي فرع المكسورة، وهو مذهب سيبويه، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، ولذلك قال هؤلاء في (إنّ) وأخواتها: الأحرف الخمسة، ولم يعدوا (أنّ) المفتوحة، لأنّها فرع، وهو مذهب الفراء.

وقيل: (أنّ) المفتوحة، أصل للمكسورة.

وقيل: هما أصلان.

والأول هو الصحيح.

واعلم أنّ (أنّ) لها أحوال: فتارة يجب كسرها، وتارة يجب فتحها، وتارة يجوز الوجهان، وقد ذكرت ذلك بالتفصيل في كتابي "أصول المسائل النحوية".

مسألة:

إذا كُفّت (أنّ) المفتوحة بـ(ما)، بطل عملُها، وأجاز بعضهم إعمالها قياسًا، ولم يسمع.

وذهب الزمخشري إلى أنّ (إنّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة، كليهما، إذا كُفّا بـ(ما)، يفيدان الحصر، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[الأنبياء:١٠٨].

ورده الشيخ أبو حيان في تفسيره، بأنّ (ما) مع (إنّ)، كـ(ما) مع (كأنّ ولعل)، فكما لا تفيد الحصر، في التشبيه والترجي، فكذا لا تفيده مع (إنّ) المكسورة، وأما جعله (أنما) المفتوحة للحصر، فشيء انفرد به، ولا يعلم الخلاف إلا في المكسورة.

ثم إنّ الحصر يقتضي أنه لم يوح إليه إلا التوحيد، وهو باطل. انتهى.

القسم الثاني: أن تكون بمعنى لعل:

كقول العرب: "ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئًا"، حكاه الخليل، ومنه قراءة من فتح الهمزة، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ١٠٩﴾[الأنعام:١٠٩]، أي: لعلها، وأنّ هذه إحدى لغات (لعل)، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

أنا وأنتَ وأنتِ

هذه الألفاظ الثلاثة ضمائر منفصلة.

وإنما ذكرتها؛ لأنّ قومًا من النّحويين ذهبوا إلى حرفيتها، إذا وقعت فصلًا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما مبتدأ وخبر، وكذلك الخلاف في جميع الضمائر المنفصلة، المرفوعة الموضع، إذا وقعت فصلًا، والله أعلم.

آي بالمد

حرف نداء، حكاه الكوفيون، ولم يذكره سيبويه.

قال ابن مالك: رواها الكوفيون عن العرب، الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة. وهي لنداء البعيد، كسائر حروف النداء، إلا الهمزة.

أيا

حرف من حروف النداء المتفق عليها، وهي للبعيد.

قال صاحب رصف المباني: ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى، وإذا وجدنا منادى دون حرف نداء، حكمنا بالحذف لـ(يا)؛ لأنّها أم الباب، والله أعلم.

بَجَلْ

حرف جواب، بمعنى (نعم)، وتكون في الخبر والطلب، ذكرها صاحب رصف المباني.

بلى

وهي حرف جواب.

وهي مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ، أو في المعنى، وتكون ردًّا له، سواء أقترنت به أداة استفهام أو لا.

وقد وقعت جوابًا للاستفهام، في **نحو**: "هل يستطيع زيد مقاومتي؟ فيقول: بلى". إذا كان منكرًا لمقاومته.

ولا تقول لمن قال: قام زيد: بلى؛ لأنّه موضع نَعم، لا موضع بلى؛ لأنّ بلى إيجاب لنفي مجرد، كقولك: بلى، لمن قال: ما قام زيد. أو مقرون باستفهام حقيقة، **نحو**: "أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى". أو للتقرير، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[الأعراف:١٧٢]، أجرت العرب التقرير مجرى النفي، ولذلك قال ابن عباس: **(لو قالوا: نعم، لكفروا)**. لأنّ نَعم لتصديق المخبر في الإيجاب والنفي.

بلهَ

وفيها قولان للنحاة:

أحدهما: أنّها اسم، وهو قول الجمهور، والأشهر حينئذ أنّها اسم فعل بمعنى (دع)، فتنصب المفعول، وهي مبنية، **نحو**: "بله زيدًا"، وجعله بعضهم مصدرًا بمعنى ترك، النائب عن اترك، فتستعمل مضافة، **نحو**: "بله زيد".

وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها، على الاستثناء، **نحو**: "أكرمت العبيد بله الأحرار"، رأوا ما بعدها خارجًا مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناء. إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد.

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنّه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض.

قال المرادي: وليس بصحيح، بل النصب مسموع من كلام العرب.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (بله) بمعنى (غير).

والثاني: أنّها حرف جر، وهو قول الأخفش، ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب.

ثُمّ

حرف عطف، يشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة.

فإذا قلت: "قام زيد ثم عمرو"، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة. **هذا مذهب الجمهور**، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه.

وذهب الفراء، فيما حكاه عنه السيرافي، إلى أنّ (ثُمّ) بمنزلة الواو، لا ترتب، ومنه عنده قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[الزمر:٦]، ومعلوم أنّ هذا الجعل كان قبل خلقنا.

وقال بعضهم: قد ترد (ثم) لترتيب الذكر، وهو معنى قول غيره: ترتيب الإخبار، وقد حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[الزمر:٦] على أنّ (ثُمّ) في الآية، لترتيب الإخبار.

وقيل: "أخرج ذرية آدم، من ظهره كالذر، ثم خلق بعد ذلك حواء"، فعلى هذا تكون (ثُمّ) على أصلها، من الترتيب في الزمان.

تنبيه:

ذكر صاحب رصف المباني أن لـ(ثُم) في الكلام موضعين:

الأول: أن تكون حرف عطف:

يعطف مفردًا على مفرد، وجملة على جملة.

والثاني: أن تكون حرف ابتداء لكلام مستأنف:

وجعل منه قول الله ﷻ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٤﴾[المؤمنون:١٤]، ثم قال بعد ذلك: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ١٥ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ ١٦﴾[المؤمنون:١٥-١٦].

قال: "وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل، إذا كان الجملتان في كلام واحد، وذلك بحسب إرادة المتكلم، والأظهر في الجمل، الانفصال في المراد، إلا حيث يدل الدليل على أنّ مقصود الكلام واحد".

قال المراديّ: ولا يصح كونها حرف ابتداء، وإنما هي حرف عطف، تعطف جملة على جملة، كما تعطف مفردًا على مفرد. والله أعلم.

فائدة:

في (ثُمّ) أربع لغات: (ثُمَّ) وهي الأصل، و(فُمَّ) بإبدال الثاء فاء، و(ثُمّتْ) بتاء التأنيث الساكنة، و(ثُمّتَ) بتاء التأنيث المتحركة. والله أعلم.

جلل

حرف من حروف الجواب، بمعنى (نعم).

ذكره صاحب رصف المباني، وقال: إن (جلل) ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة. يقول القائل: "هل قام زيد؟" فتقول في الجواب: "جلل". ومعناها (نعم)، حكى ذلك الزجاج في كتاب الشجرة، فعلى هذا لا تعمل شيئًا، إنما هي نائبة مناب الجملة الواقعة جوابًا. وهي تعد في كلامهم قليلة الاستعمال.

جَيْر

بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر، **فيها خلاف**:

منهم من قال: إنها حرف جواب بمعنى (نعم).

ومنهم من قال: إنّها اسم بمعنى (حقًا).

قال ابن مالك: "(جير) حرف بمعنى (نعم)، لا اسم بمعنى (حقًا)؛ لأنّ كل موضع وقعت فيه جير، يصلح أن تقع فيه (نَعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (نَعم)، يصلح أن تقع فيه (حقًا)، فإلحاقها بـ(نَعم) أولى.

وأيضًا فإنّ لها شبهًا بـ(نَعم) لفظًا، واستعمالًا. ولذلك بُنيت، ولو وافقت (حقًا) في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها اللام، كما أنّ (حقًا) كذلك".

خلا

لفظ مشترك؛ يكون حرفًا من حروف الجر، وفعلًا متعديًا.

وهي، في الحالين، من أدوات الاستثناء.

- **فإذا كانت حرفًا**، جرت الاسم المستثنى بها، **نحو**: "قام القوم خلا زيد".

- **وإذا كانت فعلًا**، نصبت الاسم المستثنى بها، **نحو**: "قام القوم خلا زيدًا".

وكلا الوجهين -أعني الجر والنصب- ثابت بالنقل الصحيح عن العرب.

وتتعين فعليتها بعد (ما) المصدرية، **نحو**: "قام القوم ما خلا زيدًا". فخلا هنا فعل، لأن (ما) المصدرية لا توصل بحرف الجر، وإنما توصل بالفعل.

واعلم أنّ (خلا):

- **إذا جَرّت**، تتعلق بالفعل، أو معنى الفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد.

وإذا نصبت، لا يكون لها موضع من الإعراب.

وإذا دخلت عليها (ما) المصدرية، فـ(ما) والفعل، في موضع نصب، على الحال.

رُبّ

حرف جر، عند البصريين.

ودليل حرفيتها، مساواتها الحرف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها.

وذهب الكوفيون، إلى أنّها اسم يحكم على موضعه بالإعراب.

والراجح عندي هو القول: إنّ (رُبّ) حرف؛ لأمور ذكرتها بالتفصيل في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي".

واختلف النحويون، في معنى (رب)، على أقوال:

الأول: **أنها للتقليل**: وهو مذهب أكثر النّحويين.

والثاني: **أنّها للتكثير**: وهو قول جماعة من النحاة، منهم: ابن درستويه.

الثالث: **أنها تكون للتقليل والتكثير**: فهي من الأضداد، قال المرادي: "وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف".

الرابع: **أنها أكثر ما تكون للتقليل**، وهو قول ابن برهان العكبري، والكيشي.

الخامس: **أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر**. وهو اختيار ابن مالك.

السادس: **أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير. بل ذلك مستفاد من السياق**، وهذا القول نقله أبوحيان في الارتشاف واختاره.

السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم الشنتمري، وابن السيد البطليوسي.

والراجح عندي من هذه الأقوال، ما ذهب إليه أكثر النحويين: أنها حرف تقليل. والدليل على ذلك، أنها قد جاءت في مواضع، لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب من التأويل. فتعين أن تكون حرف تقليل، لأن ذلك هو المطرد فيها.

فمما جاءت فيه للتقليل، قول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان
وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لزمان
ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معًا وثماني

يعني بالمولود الذي له أب: عيسى ابن مريم عليه السلام، وبذي ولد لم يلده أبوان: آدم عليه السلام، وبذي الشامة: القمر. وهذه الثلاثة ليس نظير.

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير، وليس بنادر كما زعم ابن مالك.

ومما تأتي (رب) فيه للتقليل، إتيانًا مطردًا، الأشعار التي في الألغاز، والأشعار التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها، فإنهم كثيرًا ما يستعملون في أوائلها رب مصرحًا بها، والواو التي تنوب مناب رب.

وأما ما جاءت فيه (رُبّ) وظاهره التكثير، فهو كثير جدًا، ويحتمل التأويل، وقد ذكر بعضها المرادي في كتابه "الجنى الداني في حروف المعاني"، وبيّن ما فيها من احتمال وتأويل.

سوف

حرف تنفيس، يختص بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال: كالسين.

وفيه لغات، حكاها الكوفيون، وهي: "سف، وسو، وسي".

وهل (سوف) أبلغ في التنفيس من السين، أو هما سيان؟ في ذلك خلاف، ومذهب البصريين أن (سوف) أبلغ، واختار ابن مالك استواءهما في ذلك.

وذكر بعض النحويين لـ(سوف) موضعًا، لا تدخل فيه السين، وهو أنّ لام الابتداء والتوكيد، تدخل على سوف، **نحو**: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ٥﴾[الضحى:٥]، ولا يكون ذلك في السين.

قال المرادي: وقد سمع وقوع السين في موضع لم تسمع فيه سوف، وهو خبر (عسى)، فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع (أن)؛ لأنها نظيرتها في الاستقبال، في قول الشاعر:

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح

وهذا شاذ، لا يقاس عليه، والله أعلم.

عَدا

لفظ مشترك، يكون حرفًا، وفعلًا.

وهو في الحالين من أدوات الاستثناء.

فإذا كان حرفًا، جر المستثنى، وإذا كان فعلًا، نصبه.

وتتعين فعليته بعد (ما) المصدرية، كما تقدم، والتزم سيبويه فعلية (عدا)، ولم يذكر أنّها تكون حرفًا، لأنّ حرفيته قليلة، وقد حكى حرفيته غير سيبويه من الأئمة، فوجب قبولها، والله أعلم.

عسى

ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف.

ونقله بعضهم عن ابن السراج، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب.

وذهب الجمهور إلى أنّه فعل.

وهو الصحيح عندي، لأدلةٍ ذكرتها بالتفصيل في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي".

وهو فعل لا يتصرف، يرد للرجاء والإشفاق. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾[البقرة:٢١٦].

واعلم أن (عسى) لها أحكام نحوية، ذكرتها في كتابي "أصول المسائل النحوية".

مسألة:

قد يتّصل بـ(عسى) الضمير الموضوع للنصب، نحو: "عساني، وعساك، وعساه". ومنه قول الشاعر:

ولي نفس أقول لها إذا ما ... تنازعني لعلي أو عساني

وقول الآخر:

يا أبتا، علك، أو عساكا

وهذا من المواضع المشكلة، لأنّ حق الضمير المتصل بـ(عسى) أن يكون بصيغة المرفوع، كما ورد في القرآن، **نحو**: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾[محمد:٢٢]؛ لأنها ترفع الاسم، فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه.

وفي ذلك أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه. وهو أنّ (عسى) في ذلك محمولة على (لعل) في العمل، فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمًا لها، و(أن والفعل) في موضع رفع خبرًا لها.

وثانيها: مذهب المبرد. أنّ (عسى) باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فجعل المخبر عنه خبرًا. فالياء في موضع نصب خبرًا لـ(عسى) تقدم، و(أن والفعل) في موضع رفع اسمًا لها.

وثالثها: مذهب الأخفش. أنّ (عسى) باقية على رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب، الذي هو الياء وأخواتها، وضع موضع المرفوع، فهو نائب عنه، و(أن والفعل) في موضع نصب خبرًا لها، كما كان.

ورابعها: مذهب السيرافي. أنّ (عسى) في قولهم: عساك، وعساني، حرف عامل عمل (لعل). وضعف بأنّ فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد.

والمختار عندي هو مذهب سيبويه؛ لأدلةٍ ذكرتها في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي"، والله أعلم.

على

مشهور مذهب البصريين أنها حرف جر، إلا إذا دخل عليها حرف الجر، كقول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها   تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

فعلى في هذا اسم بمعنى: فوق.

ولها ثمانية معان:

الأول: الاستعلاء:

حِسًّا: كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦﴾[الرحمن:٢٦]، أو **معنى** كقوله: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[البقرة:٢٥٣].

ولم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، وتأولوا ما أوهم خلافه.

الثاني: المصاحبة:

كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[البقرة:١٧٧]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[الرعد:٦].

الثالث: المجاوزة:

كقول الشاعر:

إذا رضيت علي بنو قشير   لعمر أبيك أعجبني رضاها

أي: عني.

قال ابن مالك: وكذلك الواقعة بعد: خفي، وتعذر، واستحال، وغضب.

الرابع: التعليل:

كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[البقرة:١٨٥].

الخامس: الظرفية:

كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[البقرة:١٠٢].

وتؤوّلت الآية على تضمين (تتلو) معنى: تَتَقوّل.

السادس: موافقة من:

كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢﴾[المطففين:٢]، قاله بعض النّحويين، والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمين، أي: إذا حكموا على الناس في الكيل.

السابع: موافقة الباء:

كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾[الأعراف:١٠٥]، أي: بألا أقول، وقرأ أبي: بأن، فكانت قراءته تفسيرًا لقراءة الجماعة. وقالت العرب: "اركب على اسم الله"، أي: باسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض:

كقول الراجز:

إنّ الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يومًا على من يتكل

قال ابن جني: "أراد من يتكل عليه، فحذف عليه وزاد (على) قبل (مِن) عوضًا".

قال المرادي: "وقد نص سيبويه على أنّ (على) لا تزاد"، والله أعلم.

كما

اعلم أنَّ (كما) عند التحقيق، كلمتان، وهما: كاف التشبيه أو التعليل، و(ما).

ثم إنّ (ما) المتصلة بالكاف، قد تكون اسمًا، وقد تكون حرفًا:

- فإذا كانت اسمًا، فلها قسمان:

الأول: أن تكون موصولة.

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة، كقولك: "الذي عندي كما عندك"، أي: كالذي عندك، أو كشيءٍ عندك.

فهذا المثال يحتمل الوجهين.

- وإذا كانت حرفًا، فلها ثلاثة أقسام:

مصدرية، وكافة، وزائدة ملغاة.

- **فالمصدرية:**

نحو: "قمت كما قمت"، أي: كقيامك، فالكاف في ذلك جارة للمصدر المنسبك، من (ما) وصلتها.

- **والكافة:**

كقول زياد الأعجم:

وأعلــــم أنــــي وأبا حميــــد كما النشـوان والرجـل الحلـيم
أريــد هجــاءه وأخــاف ربي وأعلـــم أنـــه عبـــد لئـــيم

وجعل بعضهم (ما) كافة، في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ﴾[البقرة:١٥١]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[البقرة:١٩٨]، وممن جوز ذلك الزمخشري، وابن عطية، وضعفه بعضهم، وقال: الأولى في الآيتين ونحوهما، أن تكون (ما) مصدرية، لأنّ فيه إقرار الكاف على ما استقر لها من عمل الجر.

- **والزائدة الملغاة:**

كقول الشاعر:

وننصر مولانا ونعلم أنّه ... كما الناس مجروم عليه وجارم

بجر الناس، أي: كالناس. وما زائدة.

فهذه أقسام (كما)، وليس فيها شيء يعد حرفًا واحدًا، بل هي مركبة، في هذه الأقسام كلها.

وذكر صاحب رصف المباني: أنّ (كما) تكون تارة مركبة من كاف التشبيه، و(ما) الموصولة، أو المصدرية، فالكلام عليها هو الكلام على الكاف المفردة في بابها، قال: وتكون (كما) بسيطة، أي غير مركبة، وهي مقصدنا، ولها ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون بمعنى كي:

فتنصب ما بعدها كما تنصب (كي)، كقولك: "أكرمتك كما تكرمني"، أي: كي تكرمني. قال الشاعر:

وطرفك إما جئتنا فاحبسنه ... كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

أي: كي يحسبوا.

الثاني: أن تكون بمعنى كأنّ:

تقول: "شتمني كما أنا أبغضه"، أي: كأني أبغضه، ومنه قول الشاعر:

تهددني بجندك من بعيد   كما أنا من خزاعة أو ثقيف

الثالث: أن تكون بمعنى لعل:

تقول: "لا تضرب زيدًا كما لا يضربك". ومنه قول الراجز:

لا تشتم الناس، كما لا تشتم

أي: لعلك لا تشتم.

وهي، في هذين الموضعين الأخيرين، غير عاملة لفظًا، وإن كانت في موضع عامل، من جهة المعنى.

قال المرادي: "ولم أر أحدًا ذكر أنّ (كما) تكون حرفًا بسيطًا، غير هذا الرجل، وليس الأمر كما ذكر، و(كما) في هذه المواضع الثلاثة، مركبة من كاف التشبيه، أو كاف التعليل، و(ما)".

واختلف النحويون، في وجه النصب بـ(كما)، في قوله: "كما يحسبوا":

فقال أبو علي الفارسي: الأصل "كيما"، فحذفت الياء.

قال ابن مالك: وهذا تكلف، لا دليل عليه، ولا حاجة إليه، وذهب إلى أنّها الكاف المكفوفة بـ(ما)، دخلها معنى التعليل، فنصبت لشبهها بـ(كي)، لا لأنّ الأصل (كيما)، والله أعلم.

لات

حرف نفي، أصله لا، ثم زيدت عليها التاء، كما زيدت في (ثُمّتَ وربَّتَ)، هذا مذهب الجمهور. وقيل: هي مركبة من لا والتاء. فلو سَمّيتَ بها حكيت.

واختلف النحويون في عمل لات على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّه لا عمل لها:

ونقل عن الأخفش، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر، تقديره: ولا أرى حين مناص. ونُقِل عن السيرافي أنه قال في: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾[ص:٣]: هو على الفعل، أي: ولات أراه حين مناص.

والثاني: تعمل عمل إنّ:

وهو مذهب الأخفش، وهي عنده (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء، وحين مناص اسمها، والخبر محذوف، أي: لهم، ونحوه.

والثالث: تعمل عمل ليس:

وهي على هذا (لا) المشبهة بـ(ليس)، زيدت عليها التاء، وهو قول سيبويه، ومن وافقه.

ولم يسمع الجمع بين اسمها وخبرها، بل الأكثر أن يحذف اسمها، ويبقى خبرها، كقوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾[ص:٣]، والتقدير: ليس الحين حين مناص، وقد يحذف خبرها، ويبقى الاسم، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَاتُ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾[ص:٣] بالرفع، والتقدير: ولات حين مناص حينًا لهم، والله أعلم.

ليت

حرف تمنٍّ، تكون في الممكن والمستحيل، ولا تكون في الواجب، فلا يقال: "ليت غدًا يجيء".

قال المرادي: "وذكر بعضهم أنّه يقال فيها (لتَّ) بالإدغام".

وذكر صاحب رصف المباني: أنّه يقال (لوت) بالواو قليلًا.

وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر.

وأجاز الفراء نصب الجزءين بها، دون أخواتها، وأجازه بعض أصحابه في الأحرف الستة. **ونقل بعضهم عنه** أنّه أجاز ذلك في (لعل وكأنّ) أيضًا، نقله عنه ابن أصبغ، والله أعلم.

ليس

فعل لا يتصرف، **هذا مذهب الجمهور**، وذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنها حرف. ولهذا ذكرتها في هذا الموضع.

وقال صاحب رصف المباني: "(ليس) ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه والفارسي. فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف، ثم قال: والذي ينبغي أن يقال فيها، إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، أنّها حرف لا غير، كـ(ما) النافية، كقول الشاعر:

تهدي كتائب خضرًا ليس يعصمها إلا ابتدار إلى موت بأسياف"

قلتُ: والخلاف في نوع (ليس)، ذكرته بالتّفصيل في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصرفيّ".

أقسام (ليس):

واعلم أنّ ليس لها أربعة أقسام:

الأول: أن تكون من أخوات كان:

فترفع الاسم، وتنصب الخبر. وأمرها واضح.

الثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء:

ويجب نصب المستثنى بها، **نحو**: "قام القوم ليس زيدًا". وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم، الناصبة للخبر، ولذلك وجب نصب المستثنى بها، لأنّه خبرها، واسمها ضمير، عائد على البعض، المفهوم من الكلام السابق، عند البصريين.

الثالث: أن تكون مهملة، لا عمل لها:

وذلك في **نحو**: "ليس الطيب إلا المسك".

الرابع: أن تكون حرفًا عاطفًا:

هذا على مذهب الكوفيين، ومن حجتهم قول الشاعر:

أيـن المفـر والإلـه الطالـب والأشرم المغلوب ليس الغالبُ

ولم يثبت كونها عاطفة، عند البصريين، ويوجه هذا البيت، على مذهب البصريين، بأن يجعل الغالب اسم (ليس)، ويجعل خبرها ضميرًا متصلًا عائدًا على الأشرم، ثم حذف لاتصاله، كما تقول: "الصديق كأنّه زيد"، ثم تحذف الهاء تخفيفًا.

- **مسألة:**

مذهب أكثر النّحويين أنّ (ليس) و(ما) الحجازية، مخصوصان بنفي الحال.

وقال ابن مالك: والصحيح أنهما ينفيان الحال، والماضي، والمستقبل. وقد حكى سيبويه: "ليس خلق الله مثله". ومن نفيها المستقبل قول حسان:

فما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دان يذبل

قلتُ: والراجح عندي أنّ (ليس) لنفي الحال، إذا لم تقيّد بزمن، فإن قيدت بزمن معيّن، فهي بحسب ذلك الزمن، فهي للماضي فيما حكاه سيبويه: "ليس خلق الله مثله"، وللمستقبل في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود:٨]، فإذا لم توجد القرينة، صُرف لنفي الحال؛ لأنّه الغالب فيها، والله أعلم.

وقد ذكرت هذه المسألة بأقوالها وأدلتها وبيان الراجح فيها، في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفيّ".

منذُ

لفظ مشترك، يكون حرف جر، ويكون اسمًا، كما تقدم في (مذ).

والمشهور أنهما حرفان، إذا انجر ما بعدهما، واسمان، إذا ارتفع ما بعدهما.

والصحيح: أنّها بسيطة غير مركبة، وهو مذهب البصريين، وهو الصحيح، خلافًا للكوفيين.

أحوال (منذ):

واعلم أنّ مذ ومنذ لهما ثلاثة أحوال:

الأول: أن يليهما اسم مرفوع:

نحو: "ما رأيته مذ يومُ الجمعة"، أو "منذ يومان"، فهما إذ ذاك اسمان.

وفي إعرابهما حينئذٍ أربعة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما. ويقدران في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد، فإذا قلت: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وإذا قلت: "ما رأيته مذ يومان"، فالتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وهذا قول المبرد، وابن السراج، والفارسي.

والثاني: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وهو مذهب الأخفش، والزجاج.

والثالث: **أنّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر**، وتقديره: مذ كان يومان، وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها. وهذا مذهب الكوفيين. واختاره السهيلي، وابن مالك.

والرابع: **أنّه خبر مبتدأ محذوف**، وهو قول لبعض الكوفيين. وتقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان.

والمختار عندي، هو القول الأول؛ لأدلّةٍ ذكرتها في كتابي "آراء ابن درستويه النّحويّة والتّصريفية".

والحال الثاني: **أن يليهما اسم مجرور**:

نحو: "ما رأيته مذ يومين".

وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: **أنّ منذ ومذ حرفا جر**، وإليه ذهب الجمهور.

ولا يجران إلا الزمان:

فإن كان معرفة ماضيًا، فهما بمعنى (من)، لابتداء الغاية، **نحو**: "ما رأيته مذ يوم الجمعة".

وإن كان معرفة حالًا، فهما بمعنى (في)، **نحو**: "ما رأيته منذ الليلة".

وإن كان نكرة، فهما بمعنى (من وإلى)، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، **نحو**: "ما رأيته مذ أربعة أيام".

والمذهب الثاني: أنّهما ظرفان مضافان، وهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع.

والمختار عندي: أنّ (منذ ومذ) حرفا جر إذا جُرّ ما بعدهما؛ لأدلةٍ ذكرتها في كتابي "آراء ابن درستويه النّحويّة والتّصريفيّة"، والله أعلم.

الحال الثالث: أن يليهما جملة:

والكثير أن تكون فعلية، كقول الفرزدق:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره   فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقد تكون اسمية، كقول الشاعر:

وما زلت محمولًا على ضغينة   ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: أنّ (منذ ومذ) ظرفان مضافان إلى الجملة، وصرح به سيبويه.

والثاني: أنهما مبتدآن، ويقدر زمان مضاف إلى الجملة، يكون خبرًا عنهما.

والأول هو الأقرب عندي، والله أعلم.

متى

المشهور فيها أنّها اسم من الظروف، تكون شرطًا واستفهامًا، وإنما ذكرتها هنا؛ لأنّها تكون حرف جر بمعنى (مِن)، في لغة هذيل، كقول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفّعتْ   متى لجج خضر لهن نئيج

أي: من لجج. ومن كلامهم: "أخرجها متى كمه"، أي: من كمه، والله أعلم.

نَعَمْ

حرف، من حروف الجواب. وفيها ثلاث لغات:

(نَعَم)، بفتح العين.

و(نَعِم)، بكسرها، وهي لغة كنانة، وبها قرأ الكسائي.

و(نحم)، بإبدال عينها حاء. وبها قرأ ابن مسعود.

وهي لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب:

فالأول: كقولك نعم، لمن قال: قام زيد.

والثاني: كقولك نعم، لمن قال: هل جاء زيد؟.

والثالث: كقولك نعم، لمن قال: اضرب زيدًا، أي: نعم أضربه.

والنفي كالموجب، والسؤال عن النفي كالنفي: ففي الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت. وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي، بخلاف "بلى"، فإنّها مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي، فتكون إيجابًا لما نُفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[الأعراف:١٧٢] أي: بلى أنت ربنا، والله أعلم.

نحن وهما وهن

إذا وقعت فصلًا تكون حروفًا، وفيها خلاف تقدم ذكره. والله أعلم.

هيا

حرف نداء، ينادي بها البعيد مسافة، أو حكمًا.

الباب الرابع

في الرباعي

إذ ما

حرف شرط، عند سيبويه، تجزم فعلين مثل (إنْ) الشرطية.

وتقدم ذكرها في أقسام (إذ)، وإنما ذكرتها في الرباعي، وفاقًا لمن عدها فيه، لكونها تركبت مع (ما)، فصارا كأنهما كلمة واحدة.

ألاّ بفتح الهمزة والتشديد

حرف تحضيض لا عمل لها، وهي مختصة بالأفعال، كسائر أحرف التحضيض، فلا يليها إلا فعل، **نحو**: "ألا فعلت". أو معمول فعل ظاهر، **نحو**: "ألا زيدًا ضربت"، أو مضمر، **نحو**: "ألا زيدًا ضربته".

إلا بكسر الهمزة والتشديد

حرف استثناء، هذا معناها المشهور.

وقد تكون بمعنى (غير)، وبمعنى الواو عند الأخفش والفراء، وعاطفة تشرك في الإعراب لا في الحكم، عند الكوفيين، وزائدة عند الأصمعي، وابن جني، فهذه خمسة أقسام.

القسم الأول: أن تكون حرف استثناء:

نحو: "قام القوم إلا زيدًا"، وإلا هذه التي يستثنى بها، لها أحكام كثيرة، ذكرت معظمها في كتابي "أصول المسائل النحوية". ونذكر هنا ما تدعو الحاجة إلى ذكره، في مسائل:

الأولى: في حد الاستثناء:

وهو إخراجٌ بـ(إلا)، أو إحدى أخواتها تحقيقًا أو تقديرًا.

فالإخراج جنس، وبـ(إلا) أو إحدى أخواتها مخرج للتخصيص بالنعت، ونحوه.

والمراد بالمخرج تحقيقًا: المتصل.

وبالمخرج تقديرًا: المنقطع، **نحو**: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾[النساء:١٥٧]. فإنّ الظن، وإن لم يدخل في العلم، فهو في تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع. ولذلك لم يحسن استثناء الأكل والشرب بعد العلم، إذ لا يشعر بهما، بخلاف الظن.

الثانية: **في المستثنى منه**:

وهو المخرج منه، مذكورًا كان، **نحو**: "قام القوم إلا زيدًا"، أو متروكًا، **نحو**: "ما قام إلا زيد"، أي: ما قام أحد.

الثالثة: **في المستثنى**:

وهو المخرج: وهو ضربان، متصل، ومنقطع؛ لأنه إن كان بعض الأول فهو متصل، وإن لم يكن بعضه فهو منقطع، وقد وقع خلاف في تحديد مفهوم المتصل والمنقطع بين النّحاة والأصوليين، وقد بينته في بحثي الموسوم بـ"الاستثناء المنقطع بين النّحاة والأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية".

الرابعة: **في مقدار المستثنى**:

ذهب أكثر البصريين إلى أنّه ما دون النصف، فلا يجوز عندهم استثناء النصف، ولا استثناء الأكثر.

والصحيح عندي جوازهما:

يشهد للأول: قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ﴾[المزمل:٢-٣]، لأن نصفه بدل من قليلًا، والضمير عائد على الليل، وأطلق على النصف قليل، والمعنى: قم نصف الليل أو أقل أو أكثر.

ويشهد للثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ۝٤٢﴾[الحجر:٤٢]، ومعلوم أنّ الغاوين أكثر، والله أعلم.

الخامسة: **في معنى الإخراج**:

قال الكسائي: الإخراج من الاسم وحده، فإذا قلت: "قام القوم إلا زيدًا"، فكأنك قلت: "قام القوم الذين بعض منهم زيد". ولم تتعرض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره، فيحتمل أن يكون قد قام، وأن يكون غير قائم.

وذهب الفراء، إلى أنّ الإخراج من الفعل، فإذا قلت: "قام القوم إلا زيدًا"، لم تخرج زيدًا من القوم، وإنما أخرجت إلا وصفه من القوم.

وذهب سيبويه، إلى أنّ إلا أخرجت الاسم من الاسم، والفعل من الفعل، إذ لم يقم دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر، فإن قلت: "قام القوم إلا زيدًا"، كنت قد استثنيت زيدًا من القوم، وقيامه من قيامهم. وهذا هو الصحيح.

قال المرادي: "الخلاف في المتصل".

قلت: وفي المنقطع أيضًا، وقد بينت ذلك في بحثي "الاستثناء المنقطع بين النحاة والأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية"، والله أعلم.

القسم الثاني: التي بمعنى غير:

اعلم أنّ أصل (إلا) أن تكون استثناء، وأصل (غير) أن تكون صفة.

وقد تحمل (إلا) على (غير)، فيوصف بها، كما حملت (غير) على (إلا) فاستثني بها. **وللموصوف بإلا شرطان:**

أحدهما: أن يكون جمعًا أو شبهه.

والآخر: أن يكون نكرة أو معرفًا بأل الجنسية، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[الأنبياء:٢٢].

فإن قيل: كيف يوصف بـ(إلا) وهي حرف؟

فالجواب: التحقيق أنّ الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها، ومن قال: إنّ (إلا) يوصف بها، فقد تجوّز في العبارة.

وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها، لأنّ مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة.

واعلم أنّ (إلا) التي يوصف بها تفارق غيرًا من وجهين:

أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام هي مقامه؛ فلا يقال: "جاءني إلا زيد"، بخلاف غير. **والآخر**: أنّها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز: "عندي درهم إلا جيد"، بخلاف غير.

القسم الثالث: التي بمعنى الواو:

وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبته الفراء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وجعلوا من ذلك قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾[البقرة:١٥٠]، أي: ولا الذين ظلموا.

القسم الرابع: التي هي عاطفة لا بمعنى الواو:

بل تشرك في الإعراب لا في الحكم، هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون، فإنهم يجعلون (إلا) عاطفة، في **نحو**: "ما قام أحد إلا زيد"، مما وقع بعد النفي وشبهه، والبصريون يعربون ذلك بدلًا.

القسم الخامس: التي هي زائدة:

هذا قسم غريب، قال به الأصمعي، وابن جني، في قول الشاعر:

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

أي: ما تنفك مناخة، وإلا زائدة، لأنّ (ما زال) وأخواتها، لا تدخل (إلا) على خبرها؛ لأنّ نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول (إلا)، وهذا قول ضعيف؛ فإنّ (إلا) لم تثبت زيادتها.

أمّا بفتح الهمزة

حرف بسيط، فيه معنى الشرط، مؤول بمهما يكن من شيء؛ لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط؛ ولذلك يجاب بالفاء.

وقال ابن مالك وغيره: (أمّا) حرف تفصيل.

والجمهور يقدرون (أمّا) بـ"مهما يكن من شيء"، كما تقدم، فإذا قلت: "أما زيد فمنطلق"، فالتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت (أما) مقامهما، فصار التقدير: أما فزيد منطلق. فأخرت الفاء إلى الجزء الثاني، لضرب من إصلاح اللفظ.

والفاء بعدها لازمة لا تحذف، إلا مع قولٍ أغنى عنه المحكي به، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾[آل عمران:١٠٦]. أي: فيقال لهم أكفرتم.

أو في ندور، كما جاء في صحيح البخاري: **«أما بعد ما بال رجال»**، أي فما بال رجال.

إمــا بكسر الهمزة

حرف من حروف العطف، عند أكثر النحويين، هكذا نقل ابن مالك عنهم، ونقل عن يونس، وأبي علي، وابن كيسان، أنها ليست بعاطفة، قال: وبه أقول؛ تخلصًا من دخول عاطف على عاطف، ولأنّ وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع (لا) بعد الواو، مسبوقة بمثلها، في مثل: "لا زيد ولا عمرو فيها". و(لا) هذه غير عاطفة، بإجماع، فلتكن (إمّا) كذلك.

واستدل الرماني، على أنّها عاطفة، بأنّ الواو للجمع، وليست هنا كذلك، لأنّا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعُلِم أنّ العطف لـ(إما).

وهذا الخلاف إنما هو في (إما) الثانية، في **نحو**: "قام إما زيد وإما عمرو". ولا خلاف في أنَّ الأولى غير عاطفة، لأنها بين الفعل ومرفوعة. وذلك واضح.

ويتعلق بـ(إمّا) من حيث المعنى مسألتان:

المسألة الأولى: معاني (إما):

وهي خمسة:

الشك:

نحو: "قام إما زيد وإما عمرو".

والإبهام:

نحو: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾[التوبة:١٠٦].

والتخيير:

نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾[الكهف:٨٦].

والإباحة:

نحو: "جالس إما الحسن وإما ابن سيرين".

والتفصيل:

نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[الإنسان:٣]. وتقدم الفرق بين الشك والإبهام، وبين التخيير والإباحة، في (أو)، و(إمّا) في ذلك مثل (أو).

المسألة الثانية: الفرق بين أو وإما:

والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

الأول: أنّ (أو) قد تكون بمعنى الواو وبمعنى (بل)، عند بعضهم، و(إما) لا تكون كذلك.

والثاني: أنّ (إمّا) لا بد من تكرارها في الغالب، بخلاف (أو)، فإنّها لا تكرر.

والثالث: أنّ الكلام مع (إما) مبنيّ من أوله على ما جيء بها لأجله، من شكٍّ وغيره، بخلاف (أو) فإنّ الكلام معها قد يفتتح على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا وجب تكرار (إما) في غير ندور.

أنتم

إذا وقع فصلًا، ففيه خلاف، تقدم ذكره في نظائره.

إيا في إياك وأخواته

للنحويين فيها مذاهب:

الأول: أنّ (إيا) اسم مضمر، ولواحقه -أعني الياء، والكاف، والهاء- حروف تبين أحوال الضمير، من تكلم، وخطاب، وغيبة، وهو مذهب سيبويه، واختاره الفارسي، وابن جني.

الثاني: أنّ (إيا) اسم مضمر، ولواحقه ضمائر. وهو مضاف إليها. ولا يعلم ضمير أضيف غيره، وهذا مذهب الخليل، والمازني. واختاره ابن مالك.

الثالث: أنّ (إيا) اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها. وهو مذهب الزجاج.

الرابع: أنّ (إياك) بكماله اسم واحد مضمر. ونسب للكوفيين.

الخامس: أنّ (إياك) بكماله اسم واحد، ظاهر مبهم، حكاه بعضهم. وهو غريب.

السادس: أنّ (إيا) دعامة، تعتمد عليها اللواحق، لتفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء. ولم يصرحوا بأنّ هذه الدعامة، عند الفراء، اسم أو حرف، ولكنهم ردوا عليه بما يدل على أنّها اسم. فإنّهم قالوا: إنّ جعل (إيا) دعامة فاسد؛ لأنّ الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة.

وصرح صاحب رصف المباني، بأنّ (إيا) حرف. قال: لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره، كسائر الحروف. ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمر المتصل.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة، في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصرفيّ"، وإنما ذكرت (إيا) هنا، لأجل القول بحرفيتها. والله أعلم.

ايمُن المستعمل في القسم

ذهب الزجاج، والرماني، إلى أنّه حرف جر، وشذا في ذلك، وذهب الجمهور إلى أنّه اسم، ثم اختلفوا.

فقال سيبويه، والبصريون: إنّه اسم مفرد، همزته همزة وصل مفتوحة، كهمزة لام التعريف. وهو مشتق من اليمن، وقد حُكي كسر همزته.

وقال الكوفيون: هو جمع يمين. واعتذروا عن وصل همزته، بكثرة الاستعمال.

وهو اسم، يلزمه الرفع بالابتداء، وأجاز ابن درستويه جره بواو القسم، **نحو**: "وايمن الله"، ويلزم غالبًا الإضافة إلى اسم الله تعالى.

حتّى

حرف، له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء.

وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع.

وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا، وهو أن يكون بمعنى الفاء.

ولا بد من بيان هذه الأقسام:

الأول: حتى الجارة:

ومعناها انتهاء الغاية. ومذهب البصريين، أنها جارة بنفسها.

ومجرورها: إما اسم صريح، **نحو:** ﴿حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾[يوسف:٣٥]، أو مصدر مؤول من أن والفعل المضارع، **نحو:** ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:٢١٤]، لأن التقدير: حتى أن يقول.

ولمجرورها شرطان:

الأول: أن يكون ظاهرًا:

فلا تجر الضمير، هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين.

والثاني: أن يكون آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء:

فمثال كونه آخر جزء: "أكلت السمكة حتى رأسها". ومثال كونه ملاقي آخر جزء: "سرت النهار حتى الليل". ولو قلت: أكلت السمكة حتى نصفها، أو ثلثها، لم يجز؛ لأنّ الفعل المتعدي بها، الغرض فيه، أن ينقضي شيئًا فشيئًا، حتى يأتي عليه.

واختلف في المجرور بـ(حتى)، هل يدخل فيما قبلها أو لا؟

فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنّه داخل.

وقال ابن مالك: حتى لانتهاء العمل بمجرورها، أو عنده، يعني: أنه يحتمل أن يكون داخلًا فيما قبلها، أو غير داخل.

فإن قيل: (حتى وإلى) كلاهما لانتهاء الغاية، فهل بينهما فرق؟

قال المراديّ: "**بينهما فروق:**

الأول: أنّ مجرور (إلى) يكون ظاهرًا وضميرًا، بخلاف (حتى)، فإنّ مجرورها لا يكون ضميرًا.

الثاني: أنّ مجرور (إلى) لا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء. تقول: "أكلت السمكة إلى نصفها". بخلاف (حتى).

الثالث: أنّ أكثر المحققين على أن (إلى) لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف (حتى)".

القسم الثاني: حتى العاطفة:

نحو: "قدم الحجاجُ حتى المشاةُ"، و"رأيت الحجاجَ حتى المشاةَ"، و"مررت بالحجاجِ حتى المشاةِ". فهذه حرف عطف، تشرك في الإعراب والحكم.

وللمعطوف بـ(حتى) شرطان:

الأول: أن يكون بعض ما قبلها، أو كبعضه:

فمثال كونه بعضًا: "قدم الحجاج حتى المشاة". ومثال كونه كبعض: "قدم الصيادون حتى كلابهم".

وقد يكون مباينًا، فتقدر بعضيته بالتأويل، كقول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله   والـزاد حـتى نعلـه ألقاهـا

لأن المعنى: ألقى ما يثقله حتى نعله.

الثاني: أن يكون غاية لما قبلها، في زيادة، أو نقص:

والزيادة تشمل القوة والتعظيم. والنقص يشمل الضعف والتحقير. وقد اجتمعت الزيادة والنقص، في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فإنكم   لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا

فإن قيل: ما الفرق بين (حتى) الجارة و(حتى) العاطفة؟

قلت: الفرق بينهما من وجهين:

الأول: أنّ (حتى) العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها. وأما الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل، كما سبق، فالذي بعد العاطفة يكون الانتهاء به. والذي بعد الجارة قد يكون الانتهاء به، وقد يكون الانتهاء عنده.

الثاني: أنّ (حتى) العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، في زيادة، أو نقص. وأما الجارة ففيها تفصيل؛ وهو أنّ مجرورها إن كان بعض ما قبله من مصرح به، وكان منتهى به، فهو كالمعطوف في اعتبار الزيادة والنقص، وإن كان بعضًا لشيء لم يصرح به، **نحو:** ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥﴾[يوسف:٣٥]، أو كان منتهى عنده، لم يعتبر فيه ذلك.

وقد ظهر، بما ذكرته، أنّ الجارة أعم؛ لأنّ كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر، ولا عكس، لأنّ الجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف، كأنْ لا يكون قبلها ما يعطف عليه، **نحو**: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾[القدر:٥]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ ۝٣٥﴾[يوسف:٣٥]، فيجب الجر.

وتتعلق بـ(حتى) العاطفة مسألتان: الأولى: أنّ (حتى) بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافًا لمن زعم أنها للترتيب، كالزمخشري.

الثانية: لا تكون (حتى) عاطفة للجمل، وإنما تعطف مفردًا على مفرد. وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه.

القسم الثالث: حتى الابتدائية:

وليس المعنى أنها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها صالحة لذلك.

وهي حرف ابتداء، يستأنف بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

ويليها الجملة الفعلية، مصدرة بمضارع مرفوع، **نحو**: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤]، على قراءة الرفع، أو بماض، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟﴾[الأعراف:٩٥].

والمختار عندي: أنّ الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، خلافًا للزجاج، فيرى أنها في محل جر بـ(حتى)، ووافقه في ذلك ابن درستويه.

و(حتى) هذه -أعني الابتدائية- تدخل على جملة، مضمونها غاية لشيء قبلها، فتشارك الجارة والعاطفة، في معنى الغاية.

وقد اجتمعت الثلاثة، في قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله   والزاد حتى نعله ألقاها

يروى بجر النعل على أنّ (حتى) جارة، **وبنصبها** على أنها عاطفة، **وبالرفع** على أنّها ابتدائية، ونعله مبتدأ، وألقاها خبره.

القسم الرابع: حتى الناصبة للفعل:

هذا القسم أثبته الكوفيون. فإنّ (حتى) عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها. وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيدًا. ومذهب البصريين أنها هي الجارة، والناصب (أن) مضمرة بعدها.

ويتعلق بها مسألتان:

الأولى: معناها:

والمشهور أنّ لها معنيين:

- **أحدهما**: الغاية. **نحو**: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ٩١﴾[طه:٩١].

وعلامة كونها للغاية، أن يحسن في موضعها (إلى أن).

- **والثاني**: التعليل. **نحو**: "لأسيرنّ حتى أدخل المدينة".

وعلامة كونها للتعليل، أن يحسن في موضعها (كي).

الثانية: شرط الفعل المنصوب بحتى أن يكون مستقبلًا أو مؤولًا بالمستقبل:

ومنه قراءة غير نافع: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:٢١٤]. فهذا مؤول بالمستقبل.

ومعنى ذلك: أنّه فعلٌ قد وقع، ولكنّ المخبر يقدر اتصافه بالعزم عليه، حال الإخبار، فيصير مستقبلًا بالنسبة إلى تلك الحال، فينصب.

وإذا كان الفعل حالًا، أو مؤولًا بالحال، رفع. فالحال **نحو**: "سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال". والمؤول بالحال قراءة نافع: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولُ﴾[البقرة:٢١٤].

والمراد بالمؤول بالحال: أن يكون الفعل قد وقع، فيقدر اتصافه بالدخول فيه، فيرفع لأنّه حال بالنسبة إلى تلك الحال.

- **وهنا تنبيهان:**

الأول: إذا كان الفعل حالًا، أو مؤولًا به، ف(حتى) ابتدائية.

الثاني: علامة كونه حالًا، أو مؤولًا به، صلاحية جعل الفاء في موضع (حتى). ويجب حينئذ كون ما بعدها فضلة، متسببًا عما قبلها.

القسم الخامس: حتى التي بمعنى الفاء:

اعلم أنّه قد تقدم آنفًا، (حتى) إذا رفع المضارع بعدها لكونه حالًا، أو مؤولًا به، فهي كالفاء في إفادة معنى السببية، وتصلح الفاء في موضعها، ولكنها مع ذلك حرف ابتداء، لا حرف عطف، لأنّ (حتى) العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور.

- **فائدة:**

في (حتى) ثلاث لغات: **المشهورة**، و**إبدال حائها عينًا**، وهي لغة هذيلية، وبها قرأ ابن مسعود: ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ عَتَّىٰ حِينٖ ٣٥﴾[يوسف:٣٥]، و**إمالة ألفها**، وهي لغة يمنية. والله ﷻ أعلم.

حاشا

لها ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون فعلًا ماضيًا، بمعنى استثنى:

ومضارعها أحاشي:

كقول النابغة:

ولا أحاشي، من الأقوام، من أحد

وحكى ابن سيده، أنّ حاشيت بمعنى: استثنيت، وأحاشي بمعنى: أستثني. ولا إشكال في فعلية هذه.

الثاني: أن تكون للتنزيه:

كقوله: "حاشى لزيد"، وحاشى هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور. وحاشى هذه -أعني التي للتنزيه- ليست حرفًا، بلا خلاف، كذا قال ابن مالك. **وفيها قولان:**

أحدهما: أنّها فعل.

وهو قول المبرد، والكوفيين، وبه قال ابن جني، وغيره، في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[يوسف:٣١].

وفيها حينئذٍ ضمير الفاعل، قدره بعضهم: حاشى يوسف نفسه من الفاحشة لله. وقيل: حاشى يوسف الفعلة لأجل الله. وهو بمعناه.

وثانيهما: أنّها اسم:

وهو ظاهر قول الزجاج، وصححه ابن مالك، فهي اسم منتصب انتصاب المصدر، الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، فمن قال: "حاشى لله"، فكأنه قال: تنزيهًا لله. ويؤيد هذا قراءة أبي السمال: ﴿حَاشًا لِلهِ﴾ بالتنوين. فهذا مثل قولهم: "رعيًا لزيد". وقراءة ابن مسعود: ﴿حَاشَا اللهِ﴾ بالإضافة، فهذا مثل: سبحان الله، ومعاذ الله.

فإن قيل: إذا قلنا باسمية (حاشى)، فما وجه ترك التنوين، في قراءة الجماعة، وهي غير مضافة؟

فالجواب: أنّ الوجه فيها، أن يكون (حاشى) مبنيًا، لشبهه بحاشا الذي هو حرف، فإنه شابهه لفظًا ومعنى، فجرى مجراه في البناء.

الثالث: أن تكون من أدوات الاستثناء:

نحو: "قام القوم حاشا زيد".

وفيها حينئذٍ مذهبان لأصحابنا البصريين:

أحدهما: مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، أنها حرف خافض، دال على الاستثناء كـ(إلا)، ولا يجيز سيبويه النصب بها، لأنّه لم يبلغه.

والثاني: أنها تكون حرفًا، فتجر، كما ذكر سيبويه. وتكون فعلًا، فتنصب، بمنزلة (خلا وعدا). وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج. وهو الصحيح، لأنّه قد ثبت عن العرب الوجهان، وممن حكى النصب بها عن العرب، أبو زيد، والفراء، والأخفش.

ويتعلق بحاشا التي يستثنى بها مسألتان:

الأولى: إذا نصب بـ(حاشى)، فهي فعل غير متصرف، لأنها واقعة موقع (إلا)، ومؤدية معناها، فلا تتصرف، كما لا تتصرف (عدا وخلا) و(ليس ولا يكون)، بل هي أحق بالمنع؛ لأنّ فيها مع مساواتها للأربع، شبهًا بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى.

وأما أحاشي، فإنّه مضارع "حاشيت" بمعنى: استثنيت. وهو فعل متصرف، مشتق من لفظ (حاشى) المستثنى بها، كما اشتق "سوفت" من لفظ (سوف)، و"لوليت" من لفظ (لولا)، وأمثال ذلك كثيرة.

الثانية: في حاشى التي يستثنى بها لغتان:

(حاشى) بإثبات الألفين، و(حشى) بحذف الألف الأولى.

وأما التي للتنزيه، ففيها ثلاث لغات:

هاتان المذكورتان، و(حاش) بحذف الألف الثانية.

وزاد في التسهيل: (حاشْ) بإسكان الشين. وقد قرئ بالأربع: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾[يوسف:٣١]، والله أعلم.

كأنّ

حرف، ينصب الاسم، ويرفع الخبر، من أخوات (إنّ).

وجملة معاني (كأنّ) أربعة معان:

الأول: التشبيه:

ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره، وقال ابن مالك: هي للتشبيه المؤكد؛ فإنّ الأصل إنّ زيدًا كالأسد، فقدمت الكاف، وفتحت أنّ، وصار الحرفان واحدًا، مدلولًا به على التشبيه، والتوكيد.

الثاني: التحقيق:

ذهب الكوفيون، والزجاجي، إلى أنّها قد تكون للتحقيق، دون تشبيه. وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة:

كأنني حين أمسي لا تكلمني ... ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا

ورد بأنّ التشبيه فيه بين بأدنى تأمل.

الثالث: أن تكون للشك، بمنزلة ظننت:

ذهب إلى ذلك الكوفيون، والزجاجي، قالوا: إن كان خبرها اسمًا جامدًا، كانت للتشبيه. وإن كان مشتقًا، كانت للشك، بمنزلة (ظننت).

والصحيح أنها للتشبيه؛ فإذا قلت: "كأنّ زيدًا قائم"، كنت قد شبهت زيدًا، وهو غير قائم، به قائمًا. والشيء يشبه في حالة ما، به في حالة أخرى.

الرابع: التقريب:

هذا مذهب الكوفيين؛ ذهبوا إلى أنّ (كأنّ) تكون للتقريب. وذلك في **نحو**: "كأنك بالشتاءِ مقبل"، و"كأنك بالفرج آت"، وقول الحسن البصري: "كأنك بالدنيا لم تكن"، و"كأنك بالآخرة لم تزل".

والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وإتيان الفرج، وزوال الدنيا، ووجود الآخرة.

والصحيح أنّ (كأنّ) في هذا كله للتشبيه.

وخرج الفارسي هذه المثل، على أنّ الكاف في (كأنك) للخطاب، والباء زائدة، والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم (كأنّ). والتقدير: كأن الشتاء مقبل. وكذا في البواقي.

ولـ(كأنّ) أحكام نحوية، ذكرتها مفصلة في كتاب "أصول المسائل النحوية".

والله ﷻ أعلم.

كلا

حرف ردع وزجر:

هذا مذهب الخليل، وسيبويه، وعامة البصريين.

وذهب الكسائي، وتلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل، إلى أنّها تكون بمعنى (حقًّا).

ومذهب النضر بن شميل: أنّها بمعنى (نعم).

وركب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة، فجعلها مذهبًا واحدًا، فقال في التسهيل: "(كلا) حرف ردع وزجر، وقد تؤول بـ(حقًّا)، وتساوي (إي) معنى واستعمالًا".

لعل

حرف، له قسمان:

الأول: أن يكون من أخوات إنّ:

فينصب الاسم، ويرفع الخبر.

ولها حينئذٍ خمسة معانٍ:

الأول: الترجي:

وهو الأشهر والأكثر، **نحو**: "لعل الله يرحمنا".

الثاني: الإشفاق:

نحو: "لعل العدو يقدم".

والفرق بينهما: أنّ الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه.

الثالث: التعليل:

هذا معنى أثبته الكسائي، والأخفش، وحملا على ذلك ما في القرآن، من نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾﴾[البقرة:٥٢]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾[البقرة:٥٣]، أي: لتشكروا، ولتهتدوا.

ومذهب سيبويه، والمحققين، أنّها في ذلك كله للترجي، وهو ترج للعباد. وقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾[طه:٤٤] معناه: اذهبا على رجائكما ذلك، من فرعون.

الرابع: الاستفهام:

وهو معنى قال به الكوفيون، وتبعهم ابن مالك، وجعل منه: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣﴾[عبس:٣]، وقول النبي ﷺ لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلًا: «**لعلنا أعجلناك**». وهذا عند البصريين خطأ. والآية عندهم ترجّ، والحديث إشفاق.

الخامس: نقل النحاس عن الفراء، أنّ لعل شك:

وهذا عند البصريين خطأ أيضًا.

القسم الثاني: أن تكون حرف جر:

في لغة عقيل، يقولون: "لعلّ زيدٍ قائم". والجر بـ(لعل) مراجعة أصل مرفوض، لأنّ أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجر.

وروى الجر بها عن العرب، أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة.

لكنْ

بتخفيف النون. **حرف، له قسمان:**

الأول: أن تكون مخففة من لكنّ الثقيلة:

ولا عمل لها، إذا خففت، خلافًا ليونس، والأخفش، فإنهما أجازا ذلك. ورد بأنه غير مسموع.

وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، **نحو**: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينُ كَفَرُواْ﴾[البقرة:١٠٢].

واختار الكسائي، والفراء، التشديد إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إن)، وليست عاطفة، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو، لأنها حينئذ عاطفة، فلا تحتاج إلى واو كـ(بل).

الثاني: أن تكون حرف عطف:

هذا مذهب جمهور النّحويين، **ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:**

أحدها: أنّها لا تكون عاطفة، إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي، قيل: وأكثر النحويين.

والثاني: أنّها عاطفة، ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة. وصححه ابن عصفور. قال: وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، والأخفش؛ لأنهما قالا: إنّها عاطفة. ولما مثلا العطف بها، مثّلا مع الواو.

والثالث: **أنّ العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو**: وهو مذهب ابن كيسان.

وذهب يونس، إلى أنّ (لكنْ) ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطف مفرد على مفرد.

واستدل من قال، بأنّ (لكنْ) غير عاطفة، بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد.

قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النّحويين، من **نحو**: "ما قام سعد لكن سعيد"، فمن كلامهم لا من كلام العرب، ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف، إلا بـ(ولكن)، وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنّه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به، لئلا يعتقد أنّه مما استعملته العرب.

وإذا ولي (لكن) جملة، لم يلزم اقترانها بالواو، بل تجيء بالواو ودونها. قال زهير:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

واعلم أنّ (لكنْ) لا يعطف بها، إلا بعد نفي، **نحو**: "ما قام زيد لكن عمرو"، أو نهي، **نحو**: "لا تضرب زيدًا لكن عمرًا". والمعطوف بها محكوم له بالثبوت، بعد النفي والنهي. ولا تقع في الإيجاب عند البصريين.

ومعنى (لكنْ) في جميع مواضعها: الاستدراك. قال صاحب رصف المباني: ويكون معناها الإضراب، إذا كانت حرف ابتداء، كقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ﴾[النساء:١٦٦].

لـمَّـا

حرف له ثلاثة أقسام:

الأول: لما التي تجزم الفعل المضارع:

وهي حرف نفي، تدخل على المضارع فتجزمه، وتصرف معناه إلى المضي، فهي كـ(لم)، وتقدم الفرق بينهما في الحديث عن (لم).

الثاني: لما التي بمعنى إلا:

ولها موضعان:

أحدهما: بعد القسم:

نحـو: "نشـدتك بالله لـمّا فعلـت"، و"عزمـت عليـك لـمّا ضـربت كاتبـك سوطًا".

وثانيهما: بعد النفي:

ومنه قـراءة عاصـم وحمـزة: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ٣٢﴾[يس:٣٢]، ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[الزخرف:٣٥]، أي: ما كل إلا جميع، وما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا.

قال المرادي: "و(لما) التي بمعنى (إلا)، حكاها الخليل، وسيبويه، والكسائي، وهي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيها، على التركيب الذي وقعت فيه".

الثالث: لما التعليقية:

وهي حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود، بالدال، والمعنى قريب.

وفيها مذهبان:

أحدهما: أنها حرف، وهو مذهب سيبويه.

والثاني: ظرف بمعنى (حين)، وهو مذهب أبي علي الفارسي.

وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين، فقال: "إذا ولي (لما) فعل ماض لفظًا ومعنى، فهي ظرف بمعنى (إذ)، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى، وجوبًا لوجوب".

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، إذ ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

- **تنبيه:**

الفرق بين أقسام (لما) الثلاثة، من جهة اللفظ:

أنّ الجازمة، لا يليها إلا مضارع، ماضي المعنى.

والتي بمعنى (إلا)، لا يليها إلا ماضي اللفظ، مستقبل المعنى.

والتي هي حرف وجوب لوجوب، لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع منفي بـ(لم)، والله أعلم.

لـولا

حرف له قسمان:

القسم الأول: أن يكون حرف امتناع لوجوب:

هذا هو المشهور في تعريفها.

وبعضهم يقول: لوجود، بالدال.

وقال صاحب رصف المباني: "الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها:

فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين، فهي حرف امتناع لوجوب، **نحو قولك:** "لولا زيد لأحسنت إليك". فالإحسان امتنع، لوجود زيد.

وإن كانتا منفيتين، فهي حرف وجوب لامتناع، **نحو:** "لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك".

وإن كانتا موجبة ومنفية، فهي حرف وجوب لوجوب، **نحو:** "لولا زيد لم أحسن إليك".

وإن كانتا منفية وموجبة، فهي حرف امتناع لامتناع، **نحو:** "لولا عدم قيام زيد لأحسنت إليك".

ثم اعلم أنّ (لولا) الامتناعية مختصة بالأسماء. ولها حالان:

الحال الأولى: أن تكون حرف ابتداء:

ذلك إذا وليها اسم ظاهر، أو ضمير رفع منفصل، **نحو**: "لولا زيد لأكرمتك"، و"لولا أنت لأكرمته". فـ(لولا) في هذا ونحوه، حرف ابتداء، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، عند أكثر النحويين، وخبرها محذوف، وفي حكم حذفه تفصيل:

- **فإن كان كونًا مطلقًا، غير مقيد**، وجب حذفه، **نحو**: "لولا زيد لأكرمتك"، لأن تقديره موجود أو نحوه.

- **وإن كان مقيدًا، ولا دليل عليه**، وجب إثباته، كقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «لولا قومك حديثو عهد بكفر؛ لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم».

- **وإن كان مقيدًا، وله دليل يدل عليه**، جاز إثباته وحذفه، كقولك: "لولا أنصار زيد لهلك"، أي: نصروه. فهذا يجوز إثباته، لكونه مقيدًا، وحذفه للدليل الدال عليه. واختار ابن مالك هذا المذهب.

الحال الثانية: أن تكون حرف جر:

وذلك إذا وليها الضمير المتصل، الموضوع للنصب والجر، كالياء والكاف والهاء. قال الشاعر:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

فـ(لولا) في ذلك، حرف جر عند سيبويه، والضمير مجرور بها.

القسم الثاني: أن تكون حرف تحضيض:

فتختص بالأفعال، ويليها المضارع، **نحو**: ﴿فَلَوۡلَا تَشۡكُرُونَ ٧٠﴾[الواقعة:٧٠].

والماضي، **نحو**: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾[التوبة:١٢٢].

وزعم علي بن عيسى، والنحاس، أنّ لولا تأتي بمعنى (ما) النافية، وحملا على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ﴾[يونس:٩٨]، أي: ما كانت قرية. والله ﷻ أعلم.

لوما

حرف، له قسمان:

أحدهما: أن يكون حرف امتناع لوجوب:

فيختص بالأسماء، ويرتفع الاسم بعده بالابتداء، **نحو**: "لو ما زيد لأكرمتك".

والثاني: أن يكون حرف تحضيض:

فلا يليه إلا فعل، أو معمول فعل.

وقال صاحب رصف المباني: "اعلم أنّ (لوما) لم تجئ في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض". ولم يذكر المعنى الأول، وقد ذكره غيره. والله سبحانه أعلم.

مهما

المشهور أنّها اسم من أسماء الشرط، مجرد عن الظرفية، مثل (مَن).

وقد حكى خطاب الماردي عن بعضهم، أنّها تكون حرفًا، بمعنى (إنْ)، ولذلك ذكرتها في هذا الموضع، والله أعلم.

هلّا

حرف تحضيض:

لا يليه إلا فعل، أو معموله، كما تقدم في أخواته.

و(هلّا) أكثر استعمالًا في التحضيض من (ألّا). وقيل: إنّ هاء (هلّا) بدل من همزة (ألا). والله أعلم.

البــاب الخــامــس

فـــي الخمــاســـــي

لكنَّ

فهو حرف استدراك، ينصب الاسم، ويرفع الخبر، لشبهه بالفعل.

ومعنى الاستدراك: أن تنسب حكمًا لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها، كأنك لما أخبرت عن الأول، بخبر، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره، إن سلبًا، وإن إيجابيًا. ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ به، أو مقدر.

ولا تقع (لكنّ) إلا بين متنافيين بوجه ما:

فإن كان ما قبلها نقيضًا لما بعدها، **نحو**: "قام زيد لكن عمرًا لم يقم"، أو ضدًا **نحو**: "ما هذا أحمر لكنّه أصفر"، جاز بلا خلاف.

وإن كان خلافًا، **نحو**: "ما أكل لكنه شرب"، ففيه خلاف، والظاهر الجواز.

وإن كان وفاقًا لم يجز، بإجماع.

أنتما وأنتنَّ

إذا وقعا فصلًا، ففيهما خلاف مشهور. وقد تقدم في أخواتهما.

تم الكلام على معاني الحروف

والله الموفق للصّواب، وإليه المرجع والمآب.

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد ﷺ، وعلى الآل والأصحاب.

وتابعيهم إلى يوم المآب، آمين.

فهرس الـموضوعات